

دكتور جمال صالح الزناتي
مدرس بقسم الاجتماع
كلية الآداب - جامعة المنيا

دراسة تحليلية للتنمية البشرية في
مصر مع الاشارة بصفة خاصة
إلى محافظة المنيا

مقدمة :

تعد التنمية البشرية وسيلة وغاية لا يجهد تنموي في التنمية البشرية والنمو الاقتصادي ينبغي أن يتحركا معا بحيث يدفع كل منهما الآخر على طريق التقدم ، وقد استطاعت بعض الدول ان تضع اقدامها على طريق التقدم بفضل الاستثمار في رأس المال البشري بصفة عامة وفي التعليم بصفة خاصة ، حيث يعتبر العلم قاطرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وقد ارتكز التطور الاقتصادي العالمي خلال النصف الثاني من القرن العشرين على التطور العلمي والتكنولوجي . اكثراً من اعتماده على التطور الكمي في الانتاج حيث ازدادت حصة منتجات التكنولوجيا المتطرفة في المبادرات الدولية من ١٢% إلى ٢٤% من الصادرات العالمية خلال السبعينات هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن افاق التنمية في الدول الصناعية قد أصبحت أكثر تحديداً من السابق ، حيث تمتلك الدول الصناعية ٩٧% من براءات الاختراع على نطاق العالم (١) وتعتبر مصر من أكثر الدولة حاجة إلى بذل المزيد من الجهد في مجال التنمية البشرية لما للانسان من دور هام في الحفاظ على انجازات التنمية الاقتصادية ودعم وجودها وضمان استمرارها واستدامتها .

ومن المعروف أن تحقيق التنمية تعنى الكثير من مجرد النمو الاقتصادي ، وتأمين التنمية المستدامة يحتاج الان إلى جهوداً أكثر من

الماضي حيث يتطلب الامر اهتماما متزايدا بمشاكل التحول الاقتصادي وبقضايا التنمية البشرية ، و اذا لم يتم التصد و بصورة متكاملة لهذه المشاكل الى جانب النمو الاقتصادي فان هذا النمو سيتعرض حتما لكتير من المخاطر على المدى الطويل ، وخاصة في اطار التحولات العالمية التي على راسها العولمة وافتتاح الاسواق وسهولة انتقال راس المال المادي والبشرى ، فان لم يتم التصدي لهذه المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية من الان ، فسوف نترافق هذه المشاكل مع مرور الوقت وسيكون لها عواقب وخيمة ربما ليس في المدى القصير الذي تحاول السياسات الاقتصادية والاجتماعية للعمل خلله ، ولكن فيما بعد ذلك مباشرة .

مشكلة الدراسة

ستهدف خطط التنمية الى تحسين معيشة الافراد بالمجتمع وذلك من خلال النهوض باوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية وتنمية قدراتهم بما يساعدهم على تحقيق التنمية الشاملة المتوازنة المستدامة ، فقد اكث نتائج الدراسات ان الاهتمام بتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعه فقط دون الاهتمام بالجانب المعيشي للأفراد يعد تنمية منقوصه ومشوهه وغير متوازن ، فالتنمية البشرية لا ترتكز فقط على زيادة الدخل وزيادة معدلات نموه ولكنها تعنى بالدرجة الاولى النهوض بكافة جوانب حياة الفرد والتي لاتأتي الا من خلال تنمية متوازنة لكافة جوانب حياتهم وقدراتهم وتوسيع وتعزيز مشاركتهم في اتخاذ القرار .

هذا ونقصد بالجوانب المختلفة لحياة الافراد بمعناها الواسع الجانب الصحي والمعرفي الى جانب التمكين الاقتصادي ومن ثم لا يعد مؤشر

نصيب الفرد من الدخل المحلي الاجمالي كافياً للتعرف على درجة النمو في المجتمع ، بل يجب الاعتماد في ذلك على تلك الجوانب مجتمعة للتعرف بصورة أكثر شمولية وواقعية على حالة التنمية البشرية بالمجتمع .

هذا ويساعد مؤشر التنمية البشرية صانعي القرار في التعرف وتحديد مواطن الخلل والضعف في جسد المجتمع ومن ثم تحديد الاولويات واعادة توجيه الموارد نحو القطاعات والمحافظات التي تستحق المزيد من الدعم والاهتمام .

ومن ثم يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية :

- ما هو الوضع الراهن للتنمية البشرية في مصر ومحافظة المنيا؟
 - ماهي طبيعة واتجاهات التنمية البشرية في مصر ومحافظة المنيا ؟
 - ماهي طبيعة واتجاهات التنمية البشرية بالمحافظات الحضرية والوجه البحري والوجه القبلي والحدود .
 - التفاوتات الإقليمية في التنمية البشرية داخل مصر ؟

أهمية الدراسة :-

تُسْتَمدُ هذه الدراسة اهْمَيَّةُها مِمَّا يلى :-

- أن للإنسان دوراً رئيسياً وهاماً في احداث التنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي في أي مجتمع ، فالإنسان هو هدف وغاية أي برنامج تنموي وأي تقدم منشود كما انه في نفس الوقت الاداة والوسيلة الفعالة لتحقيق الأهداف المنشودة من تلك التنمية ، لذا فان جميع الدول والمجتمعات مهما كانت توجهاتها السياسية ودرجة نموها الاقتصادي تسعى وبكافة الوسائل

والسبل نحو العمل على رفاهية سكانها وتنمية مواردها البشرية ، فالانسان هو صانع الحضارة والتقدم كما انه المستخدم الرئيسي للموارد المتاحة في المجتمع وايضا المنتج الرئيسي للسلع والخدمات كما انه في المقابل هو المستهلك لتلك السلع والخدمات ومن هنا فان الام وشعوب تتفاوت في درجة تقدمها او تخلفها وفقا لما توليه من أهمية واهتمام للموارد البشرية المتاحة لديها .

٢- يجب على جميع الدول النامية ومن بينها مصر اذا ما ارادت او رغبت في السير قدما نحو تنمية مجتمعاتها ورفاهية سكانها أن تولي اهمية بالغة للانسان والعمل علي تطويره وتحسين نوعية حياته وتطوير قدراته الفنية والصحية واكتسابه المعارف المختلفة وتحسين ظروف البيئة المحيطة به لكي تظهر قدراته ومواهبه في تطوير مجتمعه والارتقاء به اقتصاديا واجتماعيا وتكنولوجيا ، لكي تتواءم مع التطور التكنولوجي الهائل الذي حدث مؤخرا في مختلف المجالات والأنشطة والذي يتطلب نوعية خاصة ومتقدمة من الموارد البشرية تستطيع استيعاب التكنولوجيات الحديثة وتطويرها بما يحقق الرفاهية والتقدم لتلك المجتمعات .

٣- ان عملية التنمية هي عملية تغيير وتحول في الهياكل فالاقتصادات تتتطور والمجتمعات تتتطور كذلك وكل ذلك يحدث في العالم وبدرجات وسرعات مختلفة مسببة ضغوطا تحتاج للتصدي لها وادارتها ، واذا لم يتم التصدى الي هذه المشاكل فسوف تترافق مع مرور الوقت وسيكون لها عواقب وخيمة علي الدول والشعوب .

٤- ان مؤشر التنمية البشرية يساعد صانعي القرار في التعرف وتحديد مواطن الخلل والضعف في جسد المجتمع ومن ثم يمكنهم من تحديد

الأولويات واعادة توجيه الموارد نحو القطاعات والمحافظات التي تستحق المزيد من الدعم والاهتمام .

اهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بصفة عامة الى دراسة التنمية البشرية في مصر مع الاشارة بصفة خاصة الى محافظة المنيا وذلك من خلال عدة اهداف فرعية تتلخص في :

- ١- التعرف على الوضع الراهن للتنمية البشرية في مصر ومكانة محافظة المنيا فيها.
- ٢- التعرف على طبيعة واتجاهات التنمية البشرية في مصر وعامة محافظة المنيا خاصة ؟
- ٣- التعرف على طبيعة واتجاهات التنمية البشرية بالمحافظات الحضرية والوجه البحري والوجه القبلي والحدود .
- ٤- التفاوتات الإقليمية في التنمية البشرية في مصر ؟

الطريقة البحثية ومصادر البيانات

وتحقيقاً للاهداف السابقة اعتمدت الدراسة على كل من اسلوب التحليل الوصفي واسلوب التحليل الكمي التي تناسب وتحقيق اهداف الدراسة مثل معادلات الاتجاه الزمني العام ومعدلات التغير و اختبارات الفروض الاحصائية .

كما تعتمد الدراسة على مؤشر رئيسي هو مؤشر دليل التنمية البشرية وهو مؤشر نسبي مركب يتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية اولها

هو الدليل الفرعى الخاص بتوقع الحياة ويتم حسابه بالاعتماد على العمر المتوقع عند الميلاد ، وثانيها وهو الدليل الفرعى للتعليم والذي يعتمد في حسابه على مؤشرين فرعيين هما معدل القراءة والكتابة ، ونسبة القيد بجميع المراحل التعليمية ، وثالثها الدليل الفرعى للدخل والذي يعتمد في حسابه على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى مقوما بالقوة الشرائية المعادلة بالدولار .

هذا ، ويعكس الدليلين الفرعيين الاول والثانى لوضع الصحة والستغذية والمعرفة في الدولة ، بينما يعكس الدليل الفرعى الثالث قدرة الفرد على الحصول على الموارد الازمة لتحقيق حياة كريمة . ويوضع دليل التنمية البشرية باعتباره مقاييسا نسبيا بين حدين معيارين اقصى وادنى كمدى تقادس عليه قيم كل من الادلة الفرعية الثلاثة المكونه للدليل ، ويحسب كل من الادلة الثلاثة المكونه للدليل كنسبة يكون بسطها الفرق بين الحد الاعلى المعياري وقيمه الفعلية للدولة ومقامها المدى المعياري الواقع بين الحدين الاعلى والادنى للقيمة الخاصة بالدليل . ومن ثم يعطينا كل دليل فرعى من الادلة الثلاثة نسب الحرمان أي ما هو مفتقد من انجاز خاص بهذا الدليل ، وعليه فإن متوسط النسب الثلاثة يعطي دليل التنمية البشرية . معبرا عنه بالحرمان وبطرح ذلك من الواحد الصحيح نحصل على دليل التنمية البشرية للإنجاز المحقق .

و عموما يعكس المؤشر حالة تنمية بشرية عالية اذا كانت قيمة دليل التنمية البشرية $0,8$ فأكثر ، وتنمية بشرية منتوسطة اذا كان قيمة الدليل $0,5$ - $0,8$ بينما يعكس قيمة الدليل حالة تنمية بشرية منخفضة اذا كانت قيمة الدليل اقل من $0,5$.

ويترکب كل دليل من الادلة الفرعية السابقة من عدة مؤشرات فرعية.

ولقد اعتمدت الدراسة على بيانات ثانوية تم الحصول عليها من تقارير التنمية البشرية التي يصدرها معهد التخطيط القومي بجمهورية مصر العربية بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة . وتقارير التنمية التي يصدرها البنك الدولي ، وتقرير التنمية البشرية بالوطن العربي .

المجال الزمني للدراسة

غطت الدراسة الفترة من عام ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٤ م

وفيما يلي سوف يتم عرض النقاط التالية :

أولاً : مفهوم التنمية البشرية :-

يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التنمية البشرية بأنها العملية التي توسيع من الخيارات والفرص أمام الأفراد وذلك من خلال زيادة قدرات البشر ووظائفهم . وعبر كل مراحل التنمية توجد ثلاثة قرارات أساسية للبشر هي : أن يحيوا حياة سلية وصحية ، وأن تتوافر لديهم المعلومات والمعارف ومستوى المعيشة المناسب ، فإذا لم تتوفر هذه القدرات الأساسية فإن عددا من الخيارات لا تكون متاحة وكثير من الفرص لا يمكن الوصول إليها ، ولكن حقل التنمية البشرية يصل إلى ما هو أبعد من ذلك ، فإن المجالات الثلاثة الضرورية لل اختيار والتي يقدرها الأفراد بدرجة عالية تتضمن الفرص السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تجعلهم مبدعين ومنتجين وإن يتمتعوا باحترام ذاتهم ويقوى لديهم الاحساس بالانتماء إلى مجتمعهم ولقد تم تطوير هذا المفهوم - التنمية البشرية - بواسطة الأمم المتحدة ليتصدر البعد البشري عملية التنمية لبلد أو إقليم أو قارة معينة ، ويؤكد التعريف على

مركزية البعد البشري في التنمية حيث اعلنت الامم المتحدة عام ١٩٨٦ الحق في التنمية الذي يتضمن ان الشخصية الانسانية هي الموضوع المركزي للتنمية وبالتالي على الدول ان تضمن لسكانها الحصول على الموارد الأساسية والتعليم والصحة والخدمات والغذاء والإسكان والتوظيف والتوزيع العادل للدخل^(٤).

استقر الرأي في معظم ادبيات التنمية على تعريف التنمية البشرية ، على انها " عملية توسيع اختيارات الناس "^(٥) فخيارات الناس بطبيعتها غير نهائية غير انها تتحدد من الناحية الواقعية بمحددات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية ، بالإضافة الى ما يمكن ان يكون متاحا من سلع وخدمات و المعارف لتلبية هذه الاختيارات التي يمتد مجالها من الحاجات الى الطعام والشراب والسكن والتعليم والصحة والبيئة النظيفة الى الرغبة في المشاركة في كل ما يجري في المجتمع .

ومن هنا فإن مضمون التنمية البشرية يشير الى ان يصبح الناس هم مركز التنمية ومحورها ، فالتنمية البشرية تتصرف الى تنمية الناس بالتركيز على تكوين وبناء القدرات البشرية ، كما انها تنمية من اجل الناس لما تؤكده من ضرورة استخدام هذه القدرات في أنشطة إنتاجية تضمن استمرارية التنمية والتوزيع العادل لثمارها ، وهي بالضرورة تنمية بواسطه الناس لأنها تعمد الى توسيع اختيارهم وتعظيم مشاركتهم في اتخاذ القرارات . ومن ثم يتضح انه لامجال للتنمية الا بالتكامل بين الابعاد الثلاثة مع بعضها حيث يعهد كل منها بعد الآخرين ، وتشتت التنمية حين يختلف احد هذه الابعاد

والتنمية البشرية بالمعنى السابق الاشارة اليه ليست مجرد تنمية للموارد البشرية فثمة اختلاف كبير بين مفهوم التنمية البشرية وتنمية الموارد البشرية حيث تتضمن عملية تنمية الموارد البشرية الاستخدام الامثل للتدريب وتطوير المنظمات ومجال العمل لتحسين الفاعلية للفرد والجماعة والمنظمة وهذه المجالات الثلاثة تستخدم التنمية كوسيلة أساسية لتحقيقها^(٦).

كما يشير مفهوم تنمية الموارد البشرية الى الاستثمار في البشر من اجل توفير قوة العمل المدرية القادرة على انتاج المزيد من السلع والخدمات حيث يكون التركيز على توليد الدخل هو بؤرة الاهتمام بينما تراجع امور اخرى هامة الى مرتبة ثانوية - مثل البعد الانساني في استخدام القدرات البشرية التي تم تكوينها و مجالات استخدامها ، ونصيب العاملين من الدخل المولود - هذا ، ولقد ارتبط مفهوم تنمية الموارد البشرية بمفهوم التنمية الاقتصادية على اعتبار ان الموارد البشرية اهم عناصر الانتاج فهي اساس اي عمل انتاجي ، ومن ثم فإن تنمية هذه الموارد تعني زيادة انتاجيتها " عن طريق التدريب والتعليم والرعاية الصحية والاجتماعية ومن ثم تعد الانتاجية مؤشرا اقتصاديا مناسبا للتعرف على مدى كفاءة عملية تنمية الموارد البشرية ، الا ان التفكير في الموارد البشرية كعنصر من عناصر الانتاج ادى الى الاهتمام بمرحلة معينة من حياة الانسان وهي مرحلة العمر الانتاجي وانصرف النظر عن باقي مراحل حياته كالطفولة والصبا والكهولة .

اما التنمية البشرية فإنها من منطلق توسيع اختيارات الناس تولي اهمية لأن يوفر العمل او المهنة متعة شخصية ورضا نفسي للعامل بالغة - بالإضافة الى الدخل المتولد - وذلك ما يقضي على روح الانفصال التي قد تحدث بين العامل والمشروع الذي يعمل به . ومن ثم تسعى التنمية البشرية

الى مجتمع يشكل من مجموعات ذات طاقات متنوعة تتكامل مع بعضها ويسمم كل منها بقدر استطاعته في الاستقرار الاجتماعي ، ويكون ذلك نقطة ارتكاز لعالم يبني على علاقات سليمة من الاعتماد المتبادل بين الاطراف .

كما يتبنى مفهوم التنمية البشرية العمل على تحقيق حياة مديدة وصحية ومنتجه لكل الناس أي انها تهدف الى اقتلاع الفقر من جذوره بإتاحة فرص عمل متوافقة مع اختيارات الناس بحيث يحققون رفاهيتهم بجهدهم ووفقا لفضيلاتهم ، الا انه يجب الاشارة الى ان التنمية البشرية بهذا المعنى تختلف عن دولة الرفاهة الذي يلقى على الدولة فيها عبء الاضطلاع - من خلال خطط التنمية - بتوفير اساسيات الحياة من طعام وكساء وسكن وتعليم وصحة ومواصلات ومرافق عامة للمواطنين بغض النظر عما يسمم به كل منهم في هذه التنمية .

ومن ثم فإن التنمية البشرية تتحقق بواسطة الناس انفسهم مع تشجيعهم على المشاركة في خلق الرفاهية ، مما يعني ان الرفاهية تتكتسب اساسا بالجهد والعمل المنتج وليس من مصادر تحويلية كالدولة او غيرها ويقتصر فيها دور المصادر التحويلية - مثل الدولة - في المساندة في حالة قيام العرافيل امام توسيع اختيارات الناس وتهيئة فرص العمل المنتج لهم ، فالتنمية البشرية تقر بأهمية الاستعداد لدعم وسائل المعيشة في المجتمع المنتج على الا يتجاوز دور الدعم حدود الاستكمال والتعويض لاقل الفئات قدرة على الاستفادة بثمار التنمية ، ويكون هذا الدعم محدودا في اطار استراتيجية جادة للتنمية البشرية .

يبينما نجد ان التنمية البشرية تهتم بالبعد الانساني لاستخدام العنصر البشري وتحقيق حياة طويلة صحية وسعيدة ومنتجه بالإضافة الى القدرة

على توليد الدخل . ومن ثم نجد ان التنمية البشرية بمضمونها السابق تسعى الى تحقيق رفاهية البشر بجهودهم ووفقاً لفضيلاتهم . وعليه فإن رفاهية البشر يجب أن يصنعوها هم بجهودهم وعملهم وليس بانتظار أن يصنعها لهم أو يحولها اليهم أحد .

ويجب الاشارة الى أن التنمية البشرية لأنهم فقط بال حاجات الأساسية للبشر وإنما تمتد الى كل حاجات البشر طالما أنها تعكس اختيارات الناس .

فالتنمية البشرية تتبنى استراتيجية تبدأ بالانسان وتنتهي بالانسان هذا ولقد مر مفهوم التنمية البشرية بعدة مراحل ، حيث ارتبط مفهوم التنمية البشرية بالنمو الاقتصادي والذي يبني على استراتيجيات تؤدي في النهاية الى زيادة الناتج القومي ومن ثم ينتشر ذلك على من المستويات الاعلى الى المستويات الأقل (الجزئية) ومن ثم تؤدي الى النمو وتحد من التخلف . واتساقاً مع التوجه السابق اعتمد القائمين على تحطيط السياسات عند متابعة وتقدير خطط التنمية على مؤشرات مادية مثل الانتجالية ومتوسط الدخل والادخار والاستثمار ... الخ ، كذلك اعتمدوا في المفاضلة بين المشروعات على معايير مادية بحثه كالعائد الاقتصادي والربحية ، وان كان هناك اهتمام بالتنمية الاجتماعية فإنه يتم بعرض تجنب التداعيات التي قد يحدثها اهمال هذا الجانب على التنمية الاقتصادية ، وامر هذا شأنه و تلك طبيعته يشير الى ان التنمية الاجتماعية كانت ولفتره طويلة هدفاً ثانوياً ، ولكن انتصاف القائمين على خطأ توجهاتهم بعد اقتناعهم بأن آثار الانتشار لعوائد التنمية الاقتصادية من اعلى الى اسفل في تحسين احوال وحياة الناس كان مجدداً للغاية ، الا ان التنمية البشرية تعتبر التنمية الاقتصادية شرط ضروري وليس شرط كفائي لتحقيق التنمية البشرية .

كما يشير البعض^(٧) إلى أن المفهوم الأكثر شمولاً وعمقاً للتنمية البشرية هو اعتبار أن التنمية البشرية هي عملية تغيير ارتقائي مخطط للنهوض الشامل بجودة حياة الناس في مختلف جوانبها ، ويشارك فيها الناس بعدلة في تحمل عبئها وتقاسم عوائدها .

فهي عملية بمعنى سلسلة متتالية من الأنشطة عبر فترة زمنية معينة ، كما نعني بالتغيير الارتقائي نقل البشر أرادياً وقدراً من حال أقل إلى حال أفضل من سابقه ، وأنها مخططه أي تمر وفق منهج وخطه معينة محسوبة التوقعات خلال فترة زمنية معينة وتتوزع فيها الأدوار والمهام . أما النهوض الشامل يعني أن عملية التغير تشمل كل جوانب الحياة بدأ بالنظام الاجتماعي الذي يعيش فيه الناس من ناحيتي البناء والوظائف في آن واحد وتزامن متsequ وي العمل على سد الفجوات التنموية بين النوع وفيما بين الريف والحضر ، كما متى مفهوم التنمية البشرية ليضمن حقوق الأجيال القادمة بما يضمن استدامة التنمية وتوارثها . كما تشير جودة الحياة إلى تحسين كافة نواحي حياة البشر اقتصادية كانت أو اجتماعية وثقافية وبيئية بما يحقق رفاهية وسعادة الناس ، كما يشير المفهوم السابق إلى أن الضمان الوحيد لاستدامة وحماية إنجازات التنمية واستدامتها هو المشاركة الطوعية للناس فكراً وتنظيمها وتنفيذها وتقديمها ، كما ان احساس المشاركين في ان هناك عدالة في تحمل اعباء التنمية كذلك تقاسم عوائدها هو الضمان الوحيد للمشاركة . وعليه يركز مفهوم التنمية البشرية السابق على ان الهدف هو الارتقاء بحياة الناس وأساس هذا الارتقاء هو مشاركة الناس ، اي اننا نصل إلى نفس المعنى السابق ومؤداه انها تنمية من أجل الناس وتم ب بواسطة الناس .

ثانياً : أهمية قياس التنمية البشرية

لقد أولت الحضارات الإنسانية على اختلاف توجهاتها اهتماماً خاصاً بحياة الفرد ، ومع تطور الرأسمالية وزيادة التفاوت الاجتماعي بين الطبقات ، برزت مفاهيم وأطروحتات اصلاحية لتحقيق نوع من العدل والتحسين في المستوى المعيشي لقطاع عريض من السكان ، ومع اقامة النظام الاشتراكي تم اعطاء الجانب الاجتماعي اهتماماً كبيراً في عمليات التنمية ، وبعد الحرب العالمية الثانية وظهور كثرة الدول النامية واهتمام معظم الدول في العالم الغربي بدراسة مستويات المعيشة وظروف العمل بتلك الدول . وعليه أصبح من لوليات منظمات التنمية والمجتمع الدولي ، وتلك الحكومات البحث عن مؤشر يمكن من خلاله قياس التنمية والوقوف على مدى التقدم الذي حدث في تحقيق اهدافها وتوسيع مقدار التحسن او التدهور الذي طرأ على نوعية ومستوى حياة السكان ، ولقد تطور اسلوب قياس التنمية من اتخاذ متوسط الدخل الفردي كوحدة لقياس التنمية - وهو امر غير كافي لفهم الفروق التي تحدث بين معدلات التنمية في الدول المختلفة ، كما انه غير كافي لتوضيح المعوقات التي تحول دون تحقيق التنمية البشرية - الى الاعتماد على الادلة المركبة التي تعكس حالة التنمية في المجتمع .

والقياس الكمي للتنمية البشرية يعني التعبير بصورة كمية (رقمية) عن حالة التنمية في المجتمع بدلاً من استخدام الاسلوب الوصفي .

هذا ويفيد قياس التنمية في مجتمع ما على هذا النحو في التعرف على حالة التنمية وتحديد الفجوات التنموية بين ما هو قائم وما هو منشود ، ومن خلال ذلك يستطيع القائمون على عملية التخطيط من تدبير الجهد وحجم

الموارد الازمة لسد هذه الفجوات كذلك الوقت الازم لذلك ، كما يفيد في اعادة النظر في توزيع الموارد المتاحة بين الاقاليم او المجتمعات المختلفة ، بصورة اكثر قربا للعدالة مما يقلل التفاوتات بين تلك المجتمعات ، كذلك بين الطبقات في المجتمع الواحد كما تفيد قياس التنمية كميا في امكانية المقارنة بين المجتمعات المختلفة او الدول .

ويعد دليل التنمية البشرية ^(٨) من اهم المقاييس المستخدمة لرصد حالة التنمية البشرية في اي مجتمع وهو دليل مركب من ثلاثة ادلة فرعية - كما سبق الاشارة - والتي يتم حسابها على النحو التالي :

١ - دليل توقع الحياة

القيمة الفعلية للعمر - القيمة الدنيا للعمر

$$\text{دليل توقع الحياة} = \frac{\text{القيمة الدنيا للعمر}}{\text{القيمة الفعلية للعمر}}$$

بفرض ان متوسط العمر المتوقع ٦٥ عام والحد الادنى للعمر

عام والحد الاعلى ٨٠ عام

$$35 \quad 30 - 65$$

$$\text{فإن دليل توقع الحياة} = \frac{0,7}{\frac{50}{30 - 80}}$$

٢ - دليل التعليم

ويعتمد في حسابه على مؤشرين هما مؤشر معرفة القراءة والكتابة ()
 فوق ١٥ سنه ، ومؤشر اجمالي القيد في مختلف مراحل التعليم ويحسب قيمة
 كل منهم كما سبق عند حساب دليل توقع الحياة ()
 مؤشر معرفة القراءة والكتابه (+ ١٥)

% الفعلية للسكان الذين يعرفون القراءة والكتابه (+ ١٥ - الحد الادنى)

الحد الاعلى % للسكان الذين يعرفون القراءة والكتابه (+ ١٥ + - الحد الادنى)

فلو فرضنا ان النسبة الفعلية ٧٠٪ والحد الادنى صفر والحد

الاعلى ١٠٠

٦٦ - صفر

$$\frac{0,66}{100} = \frac{\text{صفر}}{\text{الحد الاعلى}} =$$

مؤشر اجمالي القيد بجميع المراحل التعليمية =

% الفعلية للسكان المقيدين في جميع مراحل التعليم + - الحد الادنى

الحد الاعلى % للسكان المقيدين في جميع مراحل التعليم - الحد الادنى

ف لو فرضنا ان النسبة الفعلية ٨٠٪ والحد الادنى صفر والحد

الاعلى ١٠٠

- صفر ٨٠

$$\cdot ٨ = \underline{\hspace{2cm}} =$$

- صفر ١٠٠

\therefore دليل التعليم =

(٦٢٪) × مؤشر معرفة القراءة والكتابة + (٣٣٪) × دليل اجمالي

$$\text{القيد} = (٦٢٪) \times (٣٣٪) + ٠,٦٦ = ٠,٧٠٦٢$$

٣ - دليل الدخل :

وفقا لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالجنيه يعدل بحساب القوة الشرائية بالدولار ثم يحسب بنفس طريقة الدليلين السابقين.

ف لو فرضنا ان القوة الشرائية المعادلة بالدولار ٤٠٠٠ دولار وان الحد

الادنى لها ٥٠٠ دولار وان الحد الاقصى لها ٣٠٠٠ دولار فإن

لوجاريتم الفوهة الشرائية الفعلية - لوجاريتم الحد الادنى)

لوجاريتم الحد الاقصى - لوجاريتم الحد الادنى

$\text{لو}(4000) - \text{لو}(500)$

$= 0,508$

$\text{لو}(30000) - \text{لو}(500)$

ومن ثم بحساب قيمة الادالة الفرعية الثلاثة (توقع الحياة، التعليم ، الدخل) واخذ المتوسط الحسابي لهم نحصل على دليل التنمية البشرية .

$0,508 + 0,7063 = 0,7$

$\text{دليل التنمية البشرية} = 0,638$

٣

ومن ثم يمكن القول ان مؤشر التنمية البشرية يعكس حالة تنمية متوسطة

النتائج ومناقشتها

ثالثاً : التنمية البشرية في مصر والعالم

احتلت مصر مكانة متأخرة بين دول العالم من حيث دليل التنمية البشرية حيث احتلت المرتبة ١٢٠ من بين ١٧٥ دولة شملها تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣ ، وذلك بعد ان كانت تحتل المرتبة ١٠٥ في عام ٢٠٠١ ، والمرتبة ١١٥ عام ٢٠٠٢ .

الا ان الاعتماد على الترتيب بين دول العالم ليس بالامر الكافي للحكم على مدى تحسن او سوء حالة التنمية البشرية ، الامر الذي لايمكن التعرف عليها الا من خلال معرفة قيمة دليل التنمية البشرية ، ومن ثم اوضحت النتائج المتحصل عليها من تحليل البيانات الاحصائية ان مؤشر التنمية البشرية قد عكس تحسنا ملحوظا رغم تراجع المرتبة التي تحتلها مصر بين دول العالم الامر الذي يعني التحسن في الاداء الاقتصادي والصحي والتعليم في الآلفية الثالثة مقارنة بفترة السبعينات من القرن الاخير من الآلفية الثانية كما يتضح من الجدول رقم (١) والشكل البياني رقم (١) .

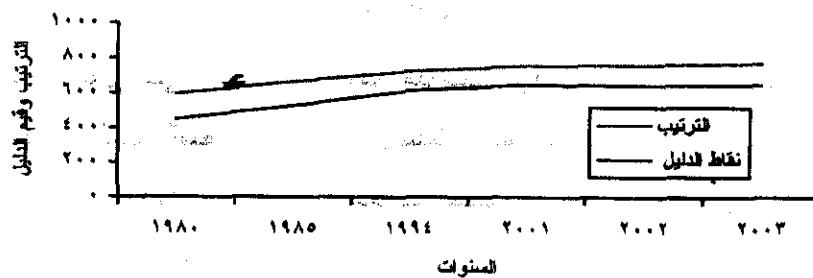
جدول رقم (١)

تطور دليل التنمية البشرية في مصر وترتيبها بين دول العالم

الترتيب بين دول العالم	قيمة دليل التنمية البشرية	السنوات
١٤٥	٠,٤٨	١٩٨٠
١٣٤	٠,٥٣٠	١٩٨٥
١٠٩	٠,٦١٤	١٩٩٤
١٠٥	٠,٦٤٨	٢٠٠١
١١٥	٠,٦٤٢	٢٠٠٢
١٢٠	٠,٦٤٨	٢٠٠٣

Source World Bank, development Report, during 1980-2003.

شكل رقم (١) تطور ترتيب مصر بين دول العالم ودليل التنمية البشرية بها



وعموماً فإن قيمة دليل التنمية البشرية في مصر وفقاً لتقديرات التنمية البشرية ٢٠٠٣ يعكس تحسناً نسبياً مقارنة بوضع التنمية البشرية في

مجموعة الدول النامية (٠,٦٥٤) ، الا انه اقل من نظيرة الخاص بمجموعة الدول الصناعية المتقدمة (٠,٩٠٥) وعلى المستوى العالمي (٠,٧٢٢) .

في حين تحل إسرائيل المرتبة الثانية والعشرين ولم يتغير موقعها على مدى ربع قرن ، حيث تشير قيم دليل التنمية البشرية إلى التحسن الكبير في أداء قطاع الاقتصاد والصحة والتعليم حيث ارتفع دليل التنمية البشرية إلى ٠,٩٠٥ وفقاً لتقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣ .

اما بالنسبة لوضع التنمية البشرية للدول العربية ومن بينها مصر وفقاً لتقرير التنمية البشرية الدولي ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ والذي تضمن دراسة حالة واتجاه التنمية البشرية في تسعة عشرة دولة عربية . فتشير النتائج الى تباين اداء تلك الدول حيث امكن التوصل الى النتائج التالية :

١ - من حيث حالة التنمية

دول عربية أعلى نموا وأداء حيث تجاوز قيمة دليل التنمية البشرية ٠,٨ وهي قطر والكويت والبحرين والامارات .

اما الدول التي سجلت حالة نمو متوسط والتي ضمت عشرة دول هي على التوالي ليبيا، السعودية، لبنان، سلطنة عمان، والأردن ، وتونس ، والجزائر ، وسوريا ، ومصر ، والمغرب . حيث تراوحت قيمة الدليل بين ٠,٥ الى اقل من ٠,٨ .

في حين سجلت خمس دول حالة تنمية بشرية منخفضة ، وهى السعودية ، واليمن ، موريتانيا ، جيبوتي ، اريتريا .

٢- اتجاه التنمية البشرية

اما من حيث اتجاه التنمية البشرية فقد سجلت بعض الدول تحسن في المكانة وتحسننا في الاداء بين دول العالم وهي قطر وتونس والاردن ، حيث تشير النتائج الى زيادة قيمة دليل التنمية البشرية . بينما سجلت بعض الدول تراجعا في المكانة بينما سجلت تحسنا في الاداء وهي الكويت والامارات وال سعودية والجزائر والبحرين والمغرب ومصر ، في حين سجلت سوريا تراجعا في كل من المكانة والاداء . كما جاءت كل من قطر والكويت والامارات والبحرين ضمن الخمسين دولة الاكثر نموا واداءا في العالم . كما يتضح من الجدول رقم (٢) .

جدول رقم (٢) وضع التنمية البشرية في بعض الدول العربية

الاتجاه	دليل التنمية البشرية		الترتيب بين دول العالم		الدولة	
	نقرير		الاتجاه (*)	نقرير		
	٢٠٠٣	٢٠٠٢				
↑	٠,٨٢٦	٠,٨٠٣	↑	٤٤	٥١	قطر
↑	٠,٧٤٠	٠,٧٢٢	↑	٩١	٩٧	تونس
↑	٠,٧٤٣	٠,٧١٧	↑	٩٠	٩٩	الاردن
↑	٠,٨٢	٠,٨١٣	↓	٤١	٤٥	الكويت
↑	٠,٧٤٣	٠,٧١٧	↓	٤٨	٤٧	الامارات
↑	٠,٧٦٩	٠,٧٥٩	↓	٧٣	٧١	ال سعودية
↑	٠,٧٠٧	٠,٦٩٧	↓	١٠٧	١٠٦	الجزائر
↑	٠,٨٢٣	٠,٨١٣	↓	٧٦	٧٩	البحرين
↑	٠,٦٠٦	٠,٦٠٢	↓	١٢٩	١٢٧	المغرب
↑	٠,٦٨٧	٠,٦٨	↓	١٣١	١١٥	مصر
↓	٠,٦٨٥	٠,٦٩١	↓	١١٤	١٠٨	سوريا

* تشير (↑) الى تحسن الوضع بينما يشير (↓) الى تدهور الوضع

Source : www.Undp.org.Human Development Repor2003-2003 .

وبالنظر إلى تقارير التنمية البشرية بالدول العربية بصفة عامة يتضح أن هناك تفاوتاً كبيراً بين موقع الدول العربية في دليل التنمية البشرية فالفرق بين أول دولة عربية وهي البحرين ومرتبتها (٣٧) وأخر دولة وهي إريتريا ومرتبتها (١٥٥) يبلغ ١١٨ مرتبة وهو فرق هائل ضمن المجموعة العربية، كما يلاحظ أن عدداً من الدول العربية سجلت تراجعاً في موقعها فمن أصل ١٩ دولة عربية شهدت ١٢ دولة هبوطاً في مركزها عام ٢٠٠٣ عن العام السابق له وهذه الدول هي لبنان (-٨) ومصر (-٥) واليمن وجيبوتي (-٤) والمغرب (-٣) ثم سوريا وال السعودية والإمارات وموريتانيا (-٢) والكويت وعمان والجزائر (-١) بينما سجلت ٧ دول عربية تحسناً في دليل التنمية البشرية وهي على التوالي الأردن (+٩) وقطر (+٧) وتونس (+٦) ثم ليبيا (+٣) والبحرين وإريتريا (+٢) والسودان (+١) .

كما يلاحظ أنه بمقارنة التنمية البشرية في مصر بالدول العربية الواقعة في نفس المجموعة ذات حالة التنمية البشرية المتوسطة فيتضح من الجدول رقم (٢) أن مصر تحتل المرتبة قبل الأخيرة من بين ١٠ دول عربية تقع في تلك المجموعة والتي تبدأ بليبيا التي تحتل المركز (٦٤) بين دول العالم وتنتهي بالمغرب التي تحتل المركز (١٢٣) .

رابعاً : الوضع الراهن للتنمية البشرية في مصر ومحافظة المنيا

١- دليل توقع الحياة

يعكس هذا الدليل محصلة الجهد المبذوله في قطاع الصحة وقطاع التغذية واللذان يؤثران بدورهما على كافة جوانب حياة البشر في أي مجتمع، بما فيها ضمان توفر حياة منبسطة صحيحة سعيدة للفرد ، قادر فيها على الانتاج بما يعود بالنفع على نفسه ومجتمعه ، وقد اوضحت النتائج المتحصل عليها تواضع قيمة هذا الدليل على مستوى الجمهورية حيث بلغ ٠,٦٧ ، وهو يشير الى حالة نمو متواسطة ، كما تشير النتائج ايضا الى تدني قيمة الدليل بالنسبة لمحافظة المنيا عن نظيره بالنسبة للجمهورية ، وامر هذا شأنه وتلك طبيعته يرصد حالة من النمو متواسطة في هذا القطاع سواء كان على مستوى الجمهورية او محافظة المنيا كما يتضح من الجدول رقم (٣) والشكل البياني رقم (٢) .

جدول رقم (٣) دليل توقع الحياة في ج . م . ع

السنوات	الجمهورية	المنيا	المحافظات الحضرية	الوجه البحري	الوجه القبلي	محافظات الحدود
١٩٩٠	٠,٤٨٦	٠,٤٥١	٠,٥١٣	٠,٤٩٧	٠,٤٨٣	٠,٤٣٦
١٩٩٦	٠,٦٩٥	٠,٦٤٨	٠,٦٨٥	٠,٧	٠,٦٧٧	٠,٧٩٥
١٩٩٨	٠,٦٩٨	٠,٦٧٢	٠,٧١	٠,٧١	٠,٦٨٣	٠,٧٠١
٢٠٠٠	٠,٧٠٢	٠,٦٧٥	٠,٧١٨	٠,٧١٣	٠,٦٨٧	٠,٧٠٢
٢٠٠١	٠,٧٠٢	٠,٦٧٣	٠,٧١٨	٠,٧٠٩	٠,٦٨٧	٠,٧٠٣
٢٠٠٢	٠,٧٥٢	٠,٧٢٢	٠,٧٦٨	٠,٧٠٨	٠,٧٣٧	٠,٧٥٣
المتوسط	٠,٦٧	٠,٦٤	٠,٧٩	٠,٦٧	٠,٦٦	٠,٦٧
الانحراف المعياري	٠,٠٩	٠,١	٠,٠٩	٠,٠٩	٠,٠٩	٠,١١
معدل التشتت النسبي	١٣,٤٣	١٥,٦٣	١٣,٠٤	١٣,٤٣	١٣,٣٤	١٦,٤٢
معدل التغير	١٥٥,٦٥	٦,٤١	٥,٨	٠,٩٣	٠,٩٧	١٥٥,٦٣

المصدر : جمهورية مصر العربية معهد التخطيط القومي بالاشتراك مع برنامج الام المتحدة الانمائي الدولي ، مصر ، تقرير التنمية البشرية ، اعداد مختلفة .

شكل رقم (٢) دليل توقع الحياة بمصر جم . ع وملفظة المنها



كما يلاحظ من الجدول رقم (٣) ارتفاع مؤشرات دليل توقع الحياة في المحافظات الحضرية ومحافظات الوجه البحري والحدود عنها في محافظات الوجه القبلي ، إذ يبلغ متوسط دليل توقع الحياة في المحافظات الحضرية في الفترة من (١٩٩٠ - ٢٠٠٢) نحو ٠,٦٩ وفي محافظات الوجه البحري والحدود ٠,٦٧ بينما ينخفض هذا المتوسط في محافظات الوجه القبلي ليصل إلى ٠,٦٦ وقد يرجع ذلك إلى ضعف الإنفاق الحكومي الموجه للمجال الصحي من جهة وتردي الخدمة الصحية المقدمة خاصة في الريف من جهة أخرى ، حيث بلغت نسبة الاستثمارات التي وجهت للقطاع الصحي نحو ٢,٤ % من الناتج المحلي الإجمالي ونحو ٧,٢ % من إجمالي الإنفاق العام في عام (٢٠٠١ / ٢٠٠٠) بينما بلغت نسبة الإنفاق على الصحة ٢,٢ % فقط من جملة الإنفاق الحكومي خلال الخطة الخمسية الأخيرة (١٩٩٧-٢٠٠١) واستحوذت المحافظات الحضرية على أكثر من ٢١,٤ % منها بالرغم من أنها تشمل ١٨,٢ % فقط من جملة السكان في مصر في حين لاتزيد النسبة الموجهة إلى الوجه القبلي على ١٦,٨ % رغم أن هذه المحافظات تضم حوالي ٣٧ % من جملة السكان مما يعكس خلاً واضحاً في توزيع الإنفاق الحكومي

على المجال الصحي وتجاهل العديد من الابعاد الاجتماعية عند توزيع هذا الانفاق.

وباستعراض الملامح الاساسية للصحة من خلال تقارير التنمية البشرية نجد أن هناك تحسنا في بعض المجالات وإخفاقاً في البعض الآخر وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال ما يلى:

١. انخفاض معدل وفيات الاطفال الرضع حيث انخفض من ١٠,٨ حالة وفاة إلى ٣٠ حالة وفاة لكل ألف مولود حى خلال الفترة من (١٩٦١ - ٢٠٠١).
٢. تحسن معدل وفيات الاطفال دون الخامسة حيث بلغ ٣٩,١ حالة وفاة لكل ألف مولود حى عام ٢٠٠١ وذلك نظراً لارتفاع نسبة الاطفال لمصنون والتي بلغت نسبتهم ٩٧,٧ % .
٣. أن هناك تحسناً في بعض المجالات مثل نسبة الاسر التي تحصل على خدمات صحية ومياه مأمونة وصرف صحى على مستوى الجمهورية ، حيث تراوحت هذه النسبة ما بين حد أعلى بلغ ٩٩,٨ % بالنسبة للمياه ، ٩٩,٩ % بالنسبة للصرف الصحى فى المحافظات الحضرية عام ٢٠٠١ وكحد أدنى بلغ ٨٥,٩ % ، ٨٤,٩ % بالنسبة لمحافظات الوجه القبلي ولازالت كثيرة فى المناطق الريفية تعانى من قصور هذه الخدمات وتحتاج إلى الكثير من الدعم.
٤. أن نسبة الاهتمام بحالات الولادة تحت إشراف صحى لم تتجاوز ٥٦,٥ % وقد يرجع ذلك التمسك ببعض التقاليد وانتشار الأمية والجهل ونقص

**الوعى الصحى و خاصة بين النساء فى الريف والتواجد الضعيف
للوحدات الصحية المتخصصة.**

٥. أنه مازالت هناك الكثير من الجمود الذى يجب ان تبذل لتحسين الخدمة الصحية وذلك بزيادة عدد الاطباء وهيئات التمريض حيث نلاحظ انخفاض عدد الاطباء لكل عشرة الاف نسمة في محافظات الوجه القبلي حيث تبلغ ٥,١ وهو ما ينعكس على كفاءة الخدمة الصحية المقدمة.
٦. تعكس المؤشرات المستخدمة لحساب الدليل المعيير عن توفر الحياة وهي طول الحياة، معدل وفيات الرضيع ، معدل وفيات الأطفال دون الخامسة ووفيات الامهات ونسبة الاطفال المحسنون ، تعكس نتائج غير متوقعة على مستوى المحافظات منها على سبيل المثال .
 - أن نسبة الحوامل اللائي يحصلن على رعاية قبل الولادة أكثر ارتفاعاً في محافظات الوجه القبلي (٦٣,١ %) مقارنة بالمحافظات الحضرية (٤٥,٥ %) .
 - أن معدل وفيات الامهات بلغ في محافظات الوجه القبلي ٦١,٨ % وفي المحافظات الحضرية ٨٨,٩ % لكل مائة ألف مولود حي.
 - إن معدل وفيات الرضيع بلغ بالنسبة لمحافظات الوجه القبلي ٣٥,٧ % في حين بلغ في المحافظات الحضرية ٣٦,٦ % لكل ألف مولود حي . وهذا يعني أن بعض الخدمات الصحية في الوجه القبلي أوفر نسبياً عنها في المحافظات الحضرية وخاصة تلك الخدمات الخاصة بمجال الامومة والطفولة وأن الوعى الصحي بها أكثر ارتفاعاً . وهذه النتيجة تثير تساؤلات جادة حول مدى دقة وشمول البيانات الخاصة بالمحافظات وخاصة محافظات

الوجه القبلي ، وإن معظم هذه البيانات غير مسجلة في وزارة الصحة ووحداتها والتي يتردد عليها بنسبة أكبر سكان محافظات الوجهين البحري والقبلي ، أما سكان المحافظات الحضرية فيتردد أغلبهم على العيادات الخاصة للأطباء والتي لا يتم حصر الحالات بها ، هذا من ناحية العوامل التي يحصلن على رعاية ، أما بالنسبة للوفيات (الامهات - الرضع) فقد يرجع هذا إلى القصور في تسجيل الواقعات الحيوية (مواليد - وفيات) وكذا عدم الاهتمام بسبب الوفاة الحقيقة وخاصة في الوجه القبلي بصفة عامة وفي الريف بصفة عامة.

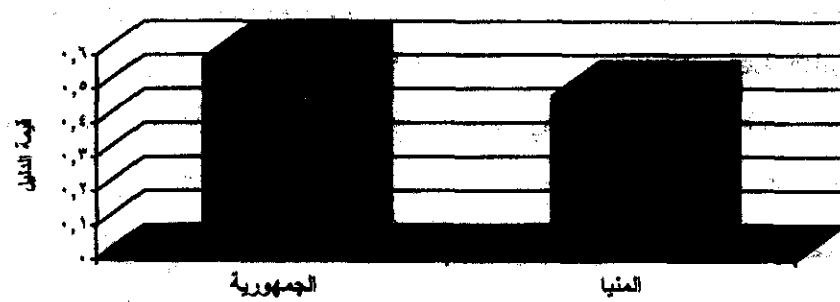
٢ - دليل التعليم

يعكس هذا الدليل محصلة الجهد المبذوله في قطاع التعليم وانتاج المعرفة وهو نوع خاص من الاستثمار في قطاع يعد وسيلة التنمية وايضا هدفها وهو الاستثمار في المورد البشري ، وهو اساس تقدم الامم وسر قوتها سواء الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية ، واحد محددات مدى استقادة البشر بما يتاح لها من موارد الامر الذي ينعكس بدوره ايضا على كافة جوانب حياة البشر ، وقد اوضحت النتائج المتحصل عليها تواضع قيمة هذا الدليل على مستوى الجمهورية حيث بلغ ٥٩٪ الامر الذي يعكس حالة تنمية متوسطة في هذا المجال الهام ، كما اوضحت النتائج تدني قيمة الدليل بالنسبة لمحافظة المنيا عن نظيره بالنسبة للجمهورية الا ان قيمة دليل التنمية يشير الى ان محافظة المنيا تعاني من وجود خلل واضح في قطاع التعليم اذ بلغت قيمة الدليل في المتوسط نحو ٤٨٪ وهو يعكس حالة تنمية منخفضة كما يتضح من الجدول رقم (٤) والشكل البياني رقم (٣).

جدول رقم (٤) دليل التعليم في ج. م. ع						
السنوات	الجمهورية	المقاطعة	المحافظات الحضرية	الوجه البحري	الوجه القبلي	محافظات الحدود
١٩٩٠	٠,٣٤	٠,٣١١	٠,٥٤٢	٠,٤٠١	٠,٣٨٢	٠,٤١٩
١٩٩١	٠,٥٦٩	٠,٤٣٦	٠,٦٩٤	٠,٥٦٨	٠,٤٩٢	٠,٥٩٣
١٩٩٨	٠,٦١٤	٠,٤٨٢	٠,٧٣٧	٠,٦١٤	٠,٥٣١	٠,٦٥٩
٢٠٠٠	٠,٦٤٣	٠,٥٣٧	٠,٧٥٧	٠,٥٧٧	٠,٥٨٨	٠,٦٨٢
٢٠٠١	٠,٦٨٢	٠,٥٥٧	٠,٧٩٦	٠,٧٨٥	٠,٦٢٣	٠,٧٣٤
٢٠٠٢	٠,٧٠٣	٠,٥٨٣	٠,٨١٩	٠,٧٩٩	٠,٦٣٣	٠,٧٤١
المتوسط	٠,٥٩	٠,٤٨	٠,٧٢	٠,٥٩	٠,٥٤	٠,٦٤
الانحراف المعياري	٠,١٣	٠,١	٠,١	٠,١١	٠,١٢	٠,١٢
معامل التشتيت	٢٢,٠٣	٢٠,٨٣	١٣,٨٩	١٨,٦٥	٢٢,٢٢	١٨,٧٥
معدل التغير	١٠,٥١	١٠,٦٣	٦,٧٩	٨,٤٧	٩,٢٦	٩,٣٨

المصدر نفس المصدر السابق .

شكل رقم (٣) دليل التعليم في ج. م. ع بمحافظة المنيا



كما يلاحظ من الجدول رقم (٤) ارتفاع مؤشرات التعليم في المحافظات الحضرية ومحافظات الوجه البحري عنها في محافظات الوجه القبلي، إذ يبلغ متوسط دليل التعليم في المحافظات الحضرية في الفترة من (٢٠٠٣-١٩٩٠) نحو ٠,٧٢، وفي محافظات الوجه البحري ٠,٥٩، بينما ينخفض هذا المتوسط في محافظات الوجه القبلي ليصل إلى ٠,٥٤ وقد يرجع ذلك إلى انخفاض الإنفاق الحكومي على التعليم بمحافظات الوجه القبلي بالرغم من أهمية التعليم بصفة عامة، وأنثره على التنمية بجوانبها المختلفة، حيث بلغت نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم نحو نحو ٣,٧% فقط من جملة الإنفاق الحكومي خلال الخطة الخمسية الأخيرة (٢٠٠١-١٩٩٧) واستحوذت المحافظات الحضرية على أكثر من ٢٦,٦% منها بالرغم من أنها تشمل ١٨,٢% من جملة السكان، في حين لا تزيد النسبة الموجهة إلى محافظات الوجه القبلي على ١٨,٦% والتي تضم ٣٧% من جملة السكان، مما يعكس خلاً واضحاً في توزيع الإنفاق الحكومي على التعليم بصفة عامة وعدم مراعاة بعض الأبعاد الاجتماعية الأخرى عند هذا التوزيع مثل تعداد السكان وكثافتهم وتردي الاحوال الاقتصادية لتلك المجتمعات.

وتزداد الصورة وضوحاً من خلال استعراض بعض المؤشرات الخاصة بدليل التعليم وهي - كما سبق الإشارة - مؤشر نسبة القيد في التعليم الأساسي والثانوى، ومعدل القراءة والكتابة، حيث نجد أن إجمالي معدل القراءة والكتابة (+١٥) يقدر بحوالى ٦٥,٤% عام ٢٠٠١ وينخفض هذا المعدل ليصل إلى نحو ٥٤,٢% عند حسابه بالنسبة للأئمّة، كما يمكن ملاحظة ما يلى من خلال تقارير التنمية البشرية.

- زادت نسبة القيد في التعليم الأساسي والثانوي من ٤٢% إلى ٤٦% خلال الفترة من (١٩٦٠ - ٢٠٠١) .

- إن على الرغم من ارتفاع معدل قيد الإناث بالتعليم الأساسي إلا أن تلك المعدلات تقل في حالة التعليم الثانوي والعالي، وخير مثال على ذلك محافظة المنيا التي تقع في قمة دليل التنمية البشرية المنخفضة ، حيث يصل معدل قيد الإناث في التعليم الأساسي بها إلى ٦٣,٢% بينما تنخفض في التعليم الثانوي لتصل إلى ٤٤,٥% فقط وقد يرجع ذلك إلى التمسك ببعض العادات والتقاليد التي تحول دون وصول الإناث إلى مرحلة تعليمية أعلى مثل الزواج المبكر للإناث أو البعد عن المراكز التعليمية أو تردي الأحوال الاقتصادية لبعض الأسر بتلك المجتمعات .

- إن التفاوتات بين المحافظات فيما يتعلق بنسبة القيد بالمراحل التعليمية المختلفة محدودة بصفة عامة ، وخاصة في المرحلة الابتدائية خلال الفترة ١٩٦٠-٢٠٠١.

- ارتفاع معدل الدخول بالصف الأول الابتدائي من ٦٨,٦% إلى ٩١,٤% خلال ١٩٦٠-٢٠٠١ . وقد يرجع ذلك إلى اهتمام الدولة بالتعليم وارتفاع الوعي التعليمي لدى الأسر والتوجه إلى بناء أعداد كبيرة من المدارس وخاصة بعد زلزال ١٩٩٢م وقد يكون اهتمام مصر بالتعليم سبباً في تحريك مصر نحو فئة الدول متوسطة المستوى في التنمية البشرية.

- وجود خلل واضح تعكسه المؤشرات الدالة على جودة التعليم حيث نجد هنالك انخفاضاً في محافظات الوجه القبلي، فرغم من أن متوسط

عدد التلاميذ لكل مدرس بالمرحلة الابتدائية والاعدادية عدد مناسب (مدرس لكل ٢٠ تلميذ في كلاً المرحلتين) إلا أن كثافة الفصل عالية في كلاً المرحلتين حيث تزيد الكثافة عن ٤٠ تلميذ لكل فصل في غالبية المحافظات وتصل على مستوى الجمهورية إلى ١١١ تلميذ في المرحلة الابتدائية وإلى ٤٣,٩ تلميذ في المرحلة الإعدادية ، كما بلغ معدل القراءة والكتابة (١٥ +) في جميع محافظات الوجه القبلي نحو ٥٦,٤ % وفي محافظة المنيا ٤٩,٣ % ومحافظة الفيوم ٤٧,٧ % ولذلك تأتي كلاً من محافظة المنيا والفيوم في المرتبتين الأخيرتين في دليل التنمية البشرية ويستوجب هذا ما يلى :

- أ- الحاجة إلى بناء مدارس جديدة حتى يمكن التغلب على الكثافة الزائدة في الفصول .
- ب- خفض التفاوتات الحضرية الريفية ، وزيادة التركيز على محافظات الوجه القبلي .
- ج- وجود عدالة في توزيع مخصصات التعليم على المحافظات المختلفة ومراعاة تعداد السكان والحالة الاقتصادية لكل محافظة من تلك المحافظات.

٣- دليل الدخل :

يشير هذا الدليل إلى قدرة الفرد على كسب الدخل ويعكس مدى استفادة البشر بما يتاح لها من موارد الامر الذي ينعكس بدوره أيضاً على كافة جوانب حياة البشر ، وقد أوضحت النتائج المتحصل عليها أن الحالة التي يعكسها هذا المؤشر لاختلف عن سابقه بالنسبة لدليل التعليم حيث بلغت

قيمة هذا الدليل على مستوى الجمهورية ٠,٥٨ ، كما أوضحت النتائج تدني قيمة الدليل بالنسبة لمحافظ المنيا عن نظيره بالنسبة للجمهورية حيث بلغت قيمة الدليل في المتوسط نحو ٠,٤٩ الامر الذي يعني حالة نمو منخفضة واما هذا شأنه وتلك طبيعته يشير الى ان محافظة المنيا تعد من المحافظات الفقيرة كما يتضح من الجدول رقم (٥) والشكل البياني رقم (٤).

جدول رقم (٥) دليل الدخل في ج . م . ع

السنوات	الجمهورية	المنيا	المحافظات الحضرية	الوجه البحري	الوجه القبلي	محافظات الحدود
١٩٩٠	٠,٤٤٦	٠,٢٤٦	٠,٥١٧	٠,٤١	٠,٢٧٦	٠,٤٦١
١٩٩٦	٠,٥٣	٠,٣٥١	٠,٧٧٤	٠,٤٤٣	٠,٤٢٧	٠,٦٢١
١٩٩٨	٠,٦٣٢	٠,٥٨٤	٠,٧٢٨	٠,٦١٥	٠,٥٧٨	٠,٦٢٢
٢٠٠٠	٠,٦٤٩	٠,٥٨٣	٠,٧٤٥	٠,٦٣٢	٠,٥٩١	٠,٦٥٤
٢٠٠١	٠,٦٥٥	٠,٥٩٧	٠,٧٥٥	٠,٦٤	٠,٦٣٨	٠,٧٠٥
٢٠٠٢	٠,٦٧	٠,٥٤٩	٠,٧٠٧	٠,٥٩٢	٠,٥٩	٠,٦٥٧
المتوسط	٠,٥٨	٠,٤٩	٠,٧	٠,٥٦	٠,٥٢	٠,٦٢
الانحراف المعياري	٠,٠٩	٠,١٥	٠,٠٩	٠,١	٠,١٤	٠,٠٨
معامل التشتت	١٥,٥٢	٣٠,٦١	١٢,٨٦	١٧,٨٦	٢٦,٩٢	١٢,٩
معدل التغير	٦,٢٤	١٣,١٤	٤,٢٩	٧,٨	١٢,١٧	٥,٧٩

كما يتضح من الجدول ارتفاع مؤشرات الدخل في المحافظات الحضرية ومحافظات الحدود عنها في محافظات الوجهين البحري والقبلي اذ بلغ متوسط دليل الدخل في المحافظات الحضرية ومحافظات الحدود في الفترة من (١٩٩٠-٢٠٠٣) نحو ٠,٦٢ ، ٠,٧٠ على الترتيب ، بينما انخفض هذا المتوسط في محافظات الوجهين البحري والقبلي حيث بلغ على الترتيب ٠,٥٦ ، ٠,٥٢ ، لتلك المحافظات.

وباستقراء البيانات المرتبطة بالدخل من خلال تقارير التنمية البشرية

المختلفة يمكن ملاحظة ما يلى :

- ١ ازدياد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من ٤٨٢٢,٤ جنية مصرى إلى ٥٥٣٧,٦ جنية مصرى خلال الفترة من (٩٨/١٩٩٩ - ٢٠٠١) وبالرغم من ذلك إلا أن محافظات الوجه القبلي لا زالت تعانى من الفقر حيث يبلغ متوسط نصيب الفرد بها حوالي ٥٠١٢,٣ جنية مصرى وتأتى محافظة المنيا في المراكز الأخيرة من حيث متوسط نصيب الفرد حيث يبلغ في محافظة المنيا ٣٩١٦,٠ جنية مصرى.
- ٢ أن هناك تحسنا في توزيع هذا الدخل طبقا لمعامل جيني .
- ٣ لا تزال نسبة الفقراء مرتفعة حيث تبلغ على مستوى الجمهورية (٢٠,١ % من إجمالي الأسر) ولا زالت محافظات الوجه القبلي تضم الجزء الأكبر منهم حيث بلغت نسبة الفقراء بها نحو ٣٥,٢ % من إجمالي عدد الأسر التي تعانى من الفقر يليها محافظات الوجه البحري ثم محافظات الحدود وأخيراً المحافظات الحضرية حيث تبلغ نسبتهم على التوالي ١٣,١ % ، ١٠,٧ % ، ٩ % من إجمالي الفقراء في مصر.
- ٤ إنه بالرغم من انخفاض نسبة الفقراء خلال الفترة السابقة، حيث ازداد معدل النمو السنوى لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من ٣,٦ إلى ٩,٩ خلال الفترتين (١٩٨١ / ١٩٨٢ - ١٩٩١ / ١٩٩٢)، (١٩٩٥ / ١٩٩٦ - ٢٠٠١ / ٢٠٠٠) لأن ارتفاع الاسعار والتكاليف

المعيشية المختلفة لا زالت تشكل عبأً كبيراً بالنسبة لأغلبية السكان وبصفة عامة في الريف حيث تتفاوت الدخول.

- عند مقارنة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي مقوماً بالقوة الشرائية المعادلة بالدولار بنظيره على مستوى الجمهورية يلاحظ أنه يزيد بنسبة تتراوح بين (٣٥ % ، ٨,٢ %) بكل من المحافظات الحضرية ومحافظات الحدود على الترتيب ، بينما ينخفض بنسبة تتراوح بين (- ٩,٥ % ، ٨,٦ %) بكل من محافظات الوجه القبلي والوجه البحري على الترتيب وهذا الوضع يؤثر بصفة عامة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

- دليل التنمية البشرية (H.D.I)

وهو مؤشر مركب يعكس بصورة أكثر شمولًا الأبعاد الأساسية للتنمية في المجتمع ويكون هذا الدليل كما سبق الإشارة من ثلاثة أدلته فرعية هي (١) دليل توقع الحياة ويجتمع بين مؤشرات طول الحياة والصحة ، (٢) دليل التعليم حيث يرتبط التعليم بتحسين نوعية الحياة وسهولة الوصول إلى المعرفة كما أن التعليم يساهم بفاعلية في تمكين الفرد من الحصول على فرص العمل (٣) دليل الناتج المحلي الاجمالي وهو يجمع العديد من المؤشرات الاقتصادية المؤثرة في حياة الناس .

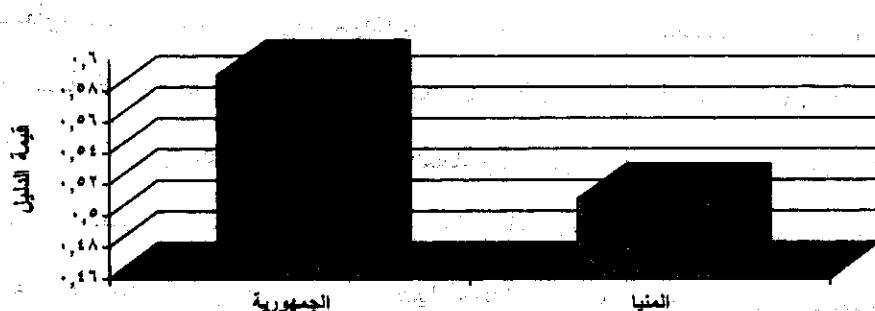
وقد أوضحت النتائج المتحصل عليها ان الحالة التي يعكسها هذا المؤشر ترصد حالة تنمية متوسطة على مستوى الجمهورية او محافظة المنيا وان كان الوضع افضل حالاً على مستوى الجمهورية عنه في محافظة المنيا حيث بلغت قيمة هذا الدليل ٠,٥٩ ، ٠,٥١ على الترتيب كما يتضح من الجدول رقم (٦) والشكل البياني رقم(٥).

جدول رقم (٦) دليل التنمية البشرية في ج.م.ع

السنوات	الجمهورية	المنيا	المحافظات الحضرية	الوجه البحري	محافظات الحدود
١٩٩٠	٠,٤٢٥	٠,٣٣٦	٠,٥٢٤	٠,٤٣٦	٠,٣٨
١٩٩٤	٠,٤٤٤	٠,٣٣١	٠,٥٦٨	٠,٤٤	٠,٣٧٣
١٩٩٦	٠,٥٨٩	٠,٤٧٨	٠,٧١٨	٠,٥٧	٠,٥٣٢
١٩٩٨	٠,٦٤٨	٠,٥٧٩	٠,٧٢٥	٠,٦٤٦	٠,٥٩٧
٢٠٠٠	٠,٦٦٥	٠,٥٩٨	٠,٧٤	٠,٦٤١	٠,٦٢٢
٢٠٠١	٠,٦٨	٠,٦٠٩	٠,٧٥٦	٠,٦٧٨	٠,٦٤٩
٢٠٠٢	٠,٦٨٧	٠,٦١٨	٠,٧٦٥	٠,٦٦٦	٠,٦٥٣
المتوسط	٠,٥٩	٠,٥١	٠,٦٩	٠,٥٨	٠,٥٤
الانحراف المعياري	٠,١١	٠,١٣	٠,١	٠,١	٠,١٢
معامل التشتت	١٨,٦٤	٢٥,٥	١٤,٤٩	١٧,٢٤	٢٢,٢٢
معدل التغير	٨,٠٧	١٠,٦٧	٥,٨	٧,٦٢	٩,٦٧

المصدر : نفس المصدر السابق .

شكل رقم (٥) دليل التنمية البشرية في ج.م.ع ومحافظة المنيا



كما تشير مؤشرات التنمية البشرية في مصر السابق الاشارة اليها إلى أنه ما زال هناك تفاوتاً كبيراً بين الأقاليم موضع الدراسة هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى بين الريف والحضر وبصفة خاصة في محافظات الوجه القبلي ، وما زالت المحافظات الحضرية الأربع (القاهرة - الاسكندرية - بور سعيد - السويس) تحتل المرتبة الأولى في مؤشرات التنمية البشرية خلال سنوات الدراسة (١٩٩٠ - ٢٠٠٣) حيث بلغت ٠,٦٩ ، كما أنها احتلت نفس المرتبة بالنسبة لجميع الأدلة الفرعية التي يتكون منها الدليل وهي توقع الحياة (٠,٦٩) ودليل التعليم (٠,٧٢) ودليل الدخل (٠,٧٠) .

وأيضاً ترتفع مؤشرات التنمية البشرية في محافظات الحدود حيث تحتل المرتبة الثانية في دليل التنمية البشرية خلال سنوات الدراسية (١٩٩٠ - ٢٠٠٣) حيث بلغت (٠,٥٩) كما أنها احتلت نفس المرتبة بالنسبة لجميع الأدلة الفرعية التي يتكون منها الدليل حيث بلغت (٠,٦٧) بالنسبة لدليل توقع الحياة كما بلغت نسبة (٠,٦٤) بالنسبة لدليل التعليم ، كما بلغت (٠,٦٢) بالنسبة لدليل الدخل ، واحتلت محافظات الوجه البحري المرتبة الثالثة فيما يتعلق بدليل التنمية البشرية حيث بلغت ٥٨ ، كما أنها احتلت نفس المرتبة بالنسبة لأدلة التنمية البشرية الفرعية حيث بلغت على التوالي (٠,٦٧) ، (٠,٥٩) ، (٠,٥٩) بالنسبة لدليل توقع الحياة والتعليم والدخل وجاءت محافظات الوجه القبلي في المرتبة الأخيرة من دليل التنمية البشرية حيث بلغت قيمة دليل التنمية البشرية ٥٤ ، كما أنها احتلت المرتبة الأخيرة بالنسبة لجميع الأدلة الفرعية المكونة للدليل ، ولذلك تصنف معظم محافظات الوجه القبلي ضمن الفئة ذات الدليل المنخفضة والتي تعكس مدى تردّي الأحوال المعيشية

لسكنها وتدنى مستوى التنمية البشرية بها بينما نجد أن تجمعات السكان الرئيسية (المحافظات الحضرية) تقع ضمن الفئة ذات الدليل المرتفع للتنمية البشرية ، فى حين تسجل حالة للتنمية البشرية فى محافظات الوجه البحري موقعاً بين المستوى المتوسط إلى المرتفع ، بينما سجل معظم محافظات الحدود موقعاً متوسطاً يميل للارتفاع ، كما يتضح وجود تباين بين المناطق الحضرية والريفية، حيث تقع معظم المحافظات غير الحضرية فى الفئة المنخفضة لدليل التنمية البشرية ومنها محافظة المنيا حيث بلغت قيمة دليل التنمية البشرية ٥١٪، كما أنها بلغت بالنسبة للأدلة الفرعية (توقع الحياة - التعليم - الدخل) ٦٤٪ ، ٤٩٪ ، ٤٨٪ على الترتيب.

خامساً : الوضع الراهن للتنمية البشرية في أقاليم مصر

١- دليل توقع الحياة :

أوضحت النتائج المتحصل ان قيمة هذا الدليل على مستوى مجموعات الأقاليم الأربع (المحافظات الحضرية (القاهرة والاسكندرية وبور سعيد والسويس) ، ومحافظات الوجه البحري ، ومحافظات الوجه القبلي ، ومحافظات الحدود (البحر الاحمر والوادي الجديد وشمال سيناء وجنوب سيناء) حالة تنمية متوسطة ، الا انه يمكن ترتيب تلك الأقاليم ترتيباً تنازلياً وفقاً لقيمة الدليل على النحو التالي ، المحافظات الحضرية يليها محافظات الوجه البحري ثم محافظات الحدود واخيراً الوجه القبلي كما يتضح من الجدول رقم (٣) والشكل البياني رقم (٦) .

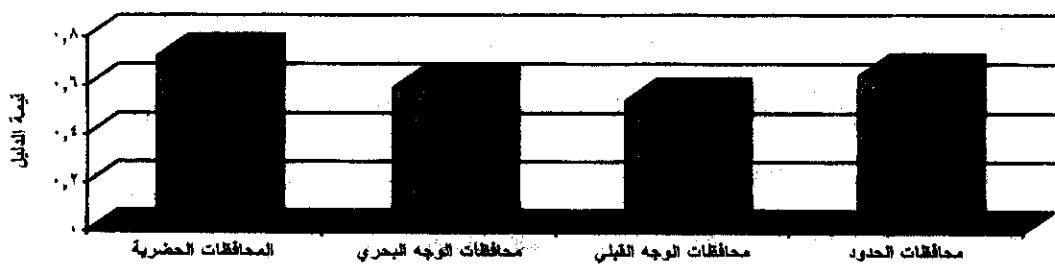
شكل رقم (٦) دليل توقع الحياة



٢ - دليل التعليم

أوضحت النتائج المتحصل عليها توسيع قيمة هذا الدليل على مستوى الأقاليم الاربعة و الذي يعكس حالة تنمية متوسطة في هذا المجال الهام ، كما اوضحت النتائج ا انه يمكن ترتيب تلك الأقاليم ترتيباً تنازلياً وفقاً لقيمة الدليل على النحو التالي ، المحافظات الحضرية ثم محافظات الحدود يليها محافظات الوجه البحري و اخيراً الوجه القبلي كما يتضح من الجدول رقم (٤) والشكل البياني رقم (٧).

شكل رقم (٧) دليل التعليم



٣- دليل الدخل

أوضحت النتائج المتحصل عليها ان الحالة التي يعكسها هذا المؤشر لاختلف عن سابقه بالنسبة لدليل التعليم حيث تشير قيمة هذا الدليل تشير الى حالة تنمية متوسطة كما اوضحت النتائج انه يمكن ترتيب تلك الاقاليم ترتيباً تنازلياً وفقاً لقيمة الدليل على النحو التالي ، المحافظات الحضرية يليها محافظات الحدود ، ثم محافظات الوجه البحري واخيراً الوجه القبلي كما يتضح من الجدول رقم (٥) والشكل البياني رقم(٨).

شكل رقم (٨) دليل الدخل



٤- دليل التنمية البشرية (H.D.I)

وقد اوضحت النتائج المتحصل عليها ان الحالة التي يعكسها هذا المؤشر ترصد حالة تنمية متوسطة كما اوضحت النتائج انه يمكن ترتيب تلك الاقاليم ترتيباً تنازلياً وفقاً لقيمة الدليل على النحو التالي ، المحافظات الحضرية يليها محافظات الحدود ثم محافظات الوجه البحري واخيراً الوجه القبلي كما يتضح من الجدول رقم (٦) والشكل البياني رقم(٩).

شكل رقم (٤) دليل التنمية البشرية



ومما سبق يتضح انه بدراسة حالة التنمية البشرية في الاقاليم المصرية نجد ان قيم جميع الادلة الفرعية التي يتكون منها دليل التنمية البشرية تشير الى التخلف الواضح بمحافظات الوجه القبلي عن كل من محافظات الحدود ومحافظات الوجه البحري ، ومن ناحية اخرى سجلت المحافظات الحضرية حالة تنمية بشرية افضل من نظيرتها بالمحافظات الريفية (محافظات الوجه البحري والقبلي والحدود) .

سادساً : اتجاهات التنمية البشرية في مصر

يهدف هذا الجزء من الدراسة الى محاولة التعرف على اتجاهات التنمية البشرية بأداتها الفرعية الثلاثة ، وذلك للوقوف على اثر المجهودات التي تبذلها الدولة في مجالات التعليم والصحة والدخل وانعكاسات تلك الجهود على حياة البشر ، بهدف رصد حركة واتجاه الادلة الفرعية الثلاثة (التعليم ، والصحة والدخل) والدليل المركب للتنمية البشرية خلال فترة زمنية معينة (٢٠٠٣-٢٠٠٩) من خلال البيانات المتوفرة في تقارير التنمية البشرية

الوطنية ، وذلك بالاعتماد على احد الاساليب الرياضية الشائعة الاستخدام في مجال رصد اتجاهات الظواهر المختلفة بالاعتماد على بيانات عن فترات زمنية سابقة والت郢ؤ بما تؤول اليه تلك الظواهر في المستقبل ، ومن ثم اخذ التدابير اللازمة لمواجهتها . ومن اهم تلك الاساليب التي تستخدم في هذا المجال والتي اعتمد عليها البحث هو معادلات الاتجاه الزمني العام والذي تقدر في اربع صور (الدرجة الاولى) (وهي معادلة الخط المستقيم) والدرجة الثانية (الصورة التربيعية) والدرجة الثالثة (الصورة التكعيبية) والصورة اللوغاريتمية ومن خلال تقدير هذه الصور اختيار الصورة الاكثر تعبيرا عن الاتجاه وهي الاكثر معنوية بينهم ، وقد يشير الاتجاه الى اتجاهها متزايدا او متناقصا او متذبذبا او لا تخضع الظاهرة لاتجاه محدد (في حالة عدم ثبوط معنوية اي صورة من الصور الثلاثة السابقة) وسوف يقتصر على عرض الصورة الاكثر معنوية بالشكل البياني الذي يوضح اتجاه الدليل .

ولذلك يعد معرفة اتجاه التنمية البشرية امر مهمًا في مجال التخطيط وادارة عملية التنمية .

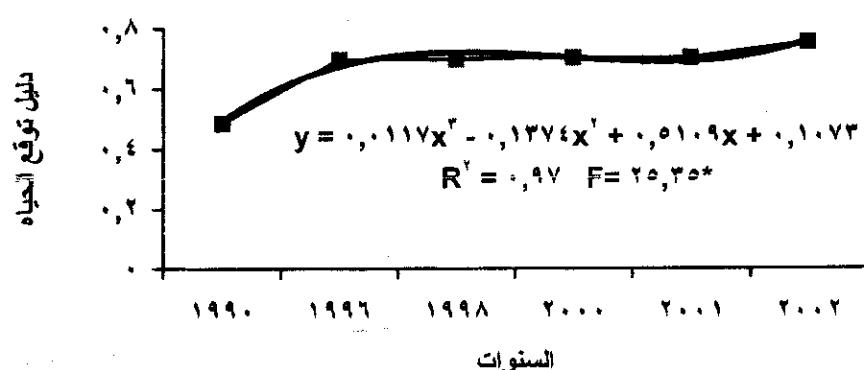
١ - دليل توقع الحياة

بدراسة تطور قيم دليل توقع الحياة في جمهورية مصر العربية اوضحت نتائج التحليل الاحصائي ان انساب المعادلات الاتجاهية المتحصل عليها تمثيلا لتطورها واكثرها معنوية هي معادلة الدرجة الثالثة بالشكل البياني رقم (١٠) والتي تشير الى تحسن حالة الدليل بمرور الزمن ، حيث اخذت اتجاهها عاما متزايدا بمقدار زياده بلغ نحو ١,٠٤ ، وبمعدل زياده سنوي بلغ ١٥٥,٦٥ % من المتوسط السنوي لدليل توقع الحياة والبالغ ٠,٦٧ .

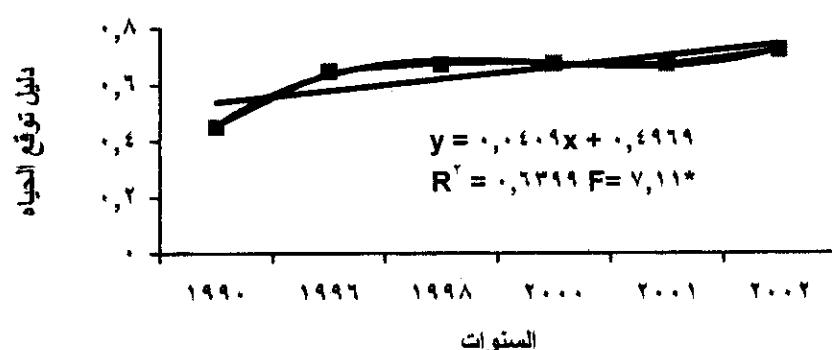
، ولقد بلغ الانحراف المعياري له ٠٩، وبذلك بلغ معامل التشتت النسبي نحو ١٣,٤٣% مما يشير الى التقلب الضعيف في ذلك المتغير .

في حين اوضحت نتائج دراسة تطور دليل توقع الحياة في محافظة المنيا ان انساب المعادلات الاتجاهية تمثيلاً لتطوره هي معادلة الدرجة الاولى بالشكل البياني رقم (١١) والتي تشير الى ان دليل توقع الحياة سجل تحسن جوهري حيث اخذ اتجاهها عاماً متزايداً بمقدار زيادة سنوي بلغ نحو ٠٠٤ وبمعدل زيادة سنوي بلغ ٦,٤١% ولقد بلغ الانحراف المعياري له ١، وبذلك بلغ معامل التشتت النسبي نحو ١٥,٦٣% مما يشير الى التقلب الضعيف في ذلك المتغير .

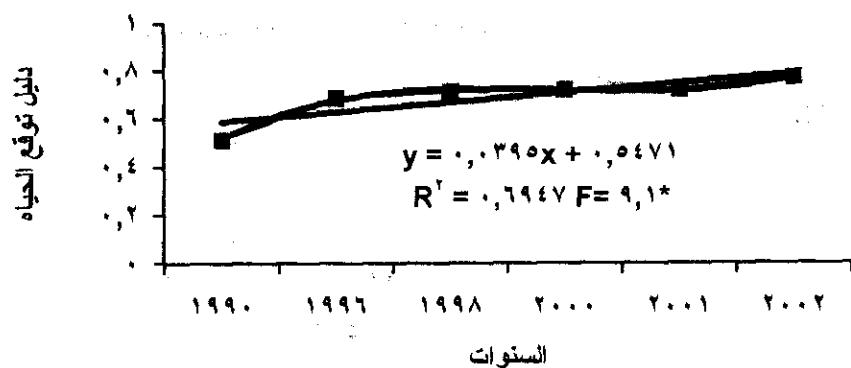
شكل رقم (١٠) تطور دليل توقع الحياة (الجمهورية)



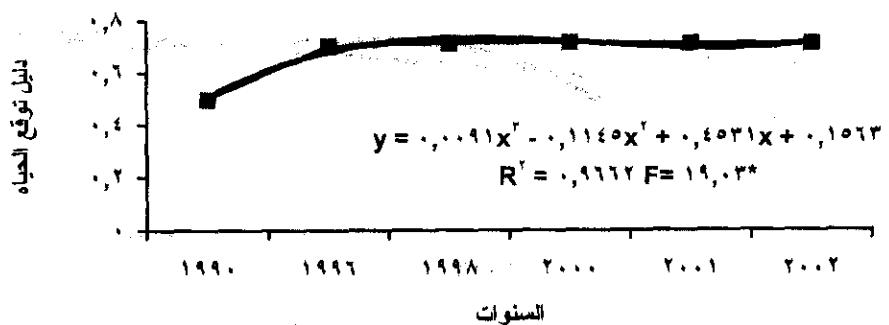
شكل رقم (١١) تطور دليل توقع الحياة (المنيا)



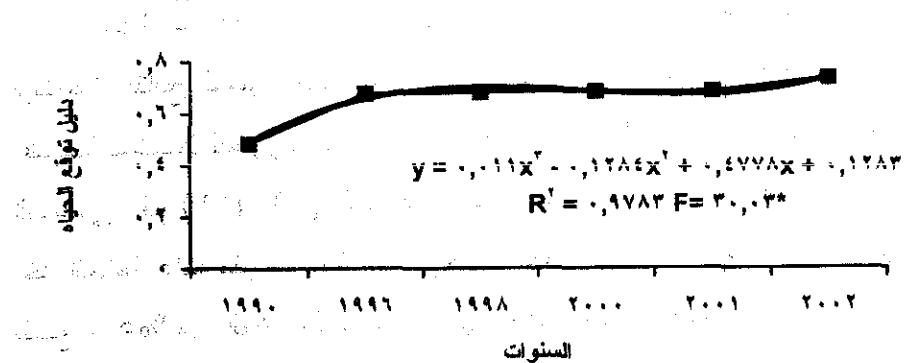
شكل رقم (١٢) تطور دليل توقع الحياة (المحافظات الحضرية)



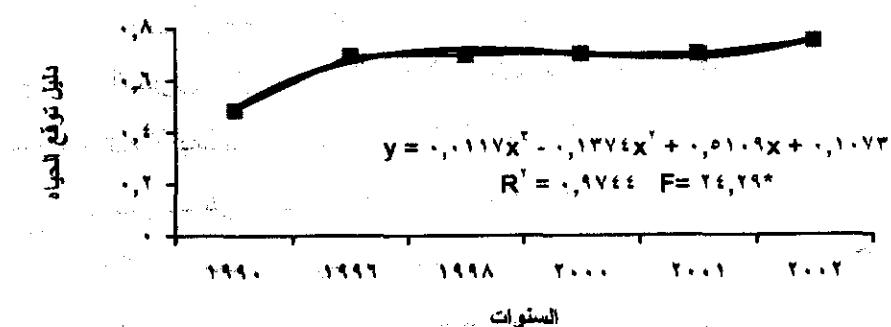
شكل رقم (١٢) تطور دليل توقع الحياة (الوجه البحري)



شكل رقم (١٣) تطور دليل توقع الحياة (الوجه القبلي)



شكل رقم (١٤) تطور دليل توقع الحياة (محافظات الحدود)



وبدراسة تطور قيم دليل توقع الحياة في المحافظات الحضرية اوضحت نتائج التحليل الاحصائي ان انسب المعدلات الاتجاهية المتحصل عليها تمثيلاً لتطورها واكثرها معنوية هي معادلة الدرجة الاولى بالشكل البياني رقم (١٢) والتي تشير الى تحسن حالة الدليل بمرور الزمن ، حيث اخذ اتجاهها عاماً متزايداً بمقدار زيادة سنوي بلغ نحو ٤٠٠، وبمعدل زيادة سنوي بلغ ٥٥,٨% من المتوسط السنوي لدليل توقع الحياة والبالغ ٦٩٠، ولقد بلغ الانحراف المعياري له ٩٠٠، وبذلك بلغ معامل التشتت النسبي نحو ٤٣,٠% مما يشير الى التقلب الضعيف في قيمة الدليل .

في حين اوضحت نتائج دراسة تطور دليل توقع الحياة في محافظات الوجه البحري ان انسب المعدلات الاتجاهية تمثيلاً لتطوره هي معادلة الدرجة الثالثة بالشكل البياني رقم (١٣) والتي تشير الى ان دليل توقع الحياة سجل تحسن جوهري حيث اخذ اتجاهها عاماً متزايداً بمقدار زيادة سنوي بلغ نحو ٦٢٠، وبمعدل زيادة سنوي بلغ ٩٢,٥% ، ولقد بلغ الانحراف المعياري له ٩٠٠، وبذلك بلغ معامل التشتت النسبي نحو ٤٣% مما يشير الى التقلب الضعيف في قيمة الدليل .

وكما اوضحت دراسة تطور قيم دليل توقع الحياة في محافظات الوجه القبلي ان انسب المعدلات الاتجاهية المتحصل عليها تمثيلاً لتطورها واكثرها معنوية هي معادلة الدرجة الثالثة بالشكل البياني رقم (١٤) والتي تشير الى تحسن حالة الدليل بمرور الزمن ، حيث اخذت اتجاهها عاماً متزايداً بمقدار زيادة بلغ نحو ٩٧٠، وبمعدل زيادة سنوي بلغ ٦٩,١% من المتوسط السنوي لدليل توقع الحياة والبالغ ٦٦٠، ولقد بلغ الانحراف

المعياري له ٠٩،٠٠ وبنك بلغ معامل التشتت النسبي نحو ٣٤٪١٣ مما يشير الى التقلب الضعيف في قيمة الدليل .

في حين اوضحت نتائج دراسة تطور دليل توقع الحياة في محافظات الحدود ان انساب المعدلات الاتجاهية تمثيلاً لتطوره هي معادلة الدرجة الثالثة الموضحة بالشكل البياني رقم (١٥) والتي تشير الى ان دليل توقع الحياة سجل تحسن جوهري حيث اخذت اتجاهها عاماً متزايداً بمقدار زيادة سنوي بلغ نحو ٤٠١، وبمعدل زيادة سنوي بلغ ٦٣٪١٥٥ من المتوسط السنوي لدليل توقع الحياة خلال تلك الفترة والبالغ ٧٦٠، وقد بلغ الانحراف المعياري له ١١،٠١ وبنك بلغ معامل التشتت النسبي نحو ٤٢٪١٦ مما يشير الى التقلب الضعيف في قيمة الدليل .

٢- دليل التعليم

بدراسة تطور قيم دليل التعليم في جمهورية مصر العربية اوضحت نتائج التحليل الاحصائي ان انساب المعدلات الاتجاهية تمثيلاً لتطورها واكثرها معنوية هي معادلة الدرجة الاولى بالشكل البياني رقم (١٥) والتي تشير الى تحسن حالة الدليل بمرور الزمن ، حيث اخذ اتجاهها عاماً متزايداً بمقدار زيادة بلغ نحو ٦٠٠، وبمعدل زيادة سنوي بلغ ٥١٪١٠ من المتوسط السنوي لدليل التعليم والبالغ ٩٥٪٠٠، وقد بلغ الانحراف المعياري له ١٣،٠ وبنك بلغ معامل التشتت النسبي نحو ٣٪٢٢ مما يشير الى التقلب الضعيف في قيمة الدليل .

بدراسة تطور قيم دليل التعليم في محافظة المنيا اوضحت النتائج ان انساب المعدلات الاتجاهية تمثيلاً لتطورها هي معادلة الدرجة الاولى

بالشكل البياني رقم (١٦) والتي تشير الى تحسن حالة الدليل بمرور الزمن والذى اخذ اتجاهها عاما متزايدا بمقدار زياده بلغ نحو ٠٠٥ ، وبمعدل زياده سنوي بلغ ١٠,٦٣ % من المتوسط السنوى لدليل التعليم والبالغ ٠,٤٨ ، ولقد بلغ الانحراف المعياري له ١٤٠ وبنذلك بلغ معامل التشتت النسبي نحو ٢٠,٨٣ % مما يشير الى التقلب الضعيف في قيمة الدليل .

بدراسة تطور قيم دليل التعليم في المحافظات الحضرية اوضحت النتائج ان انساب المعدلات الاتجاهية تمثيلا لتطوره هو معادلة الدرجة الاولى بالشكل البياني رقم (١٧) والتي تشير الى تحسن حالة الدليل بمرور الزمن ، حيث اخذ اتجاهها عاما متزايدا بمقدار زياده بلغ نحو ٠٠٥ ، وبمعدل زياده سنوي بلغ ٦,٧٩ % من المتوسط السنوى لدليل التعليم والبالغ ٠,٧٢ ، ولقد بلغ الانحراف المعياري له ١٠١ وبنذلك بلغ معامل التشتت النسبي نحو ١٣,٨٩ % مما يشير الى التقلب الضعيف في قيمة الدليل .

بدراسة تطور قيم دليل التعليم في محافظات الوجه البحري اوضحت النتائج ان انساب المعدلات الاتجاهية تمثيلا لتطورها هي معادلة الدرجة الاولى بالشكل البياني رقم (١٨) والتي تشير الى تحسن حالة الدليل بمرور الزمن ، حيث اخذ اتجاهها عاما متزايدا بمقدار زياده بلغ نحو ٠٠٥ ، وبمعدل زياده سنوي بلغ ٨,٤٧ % من المتوسط السنوى لدليل التعليم والبالغ ٠,٥٩ ، ولقد بلغ الانحراف المعياري له ١١٠ وبنذلك بلغ معامل التشتت النسبي نحو ١٨,٦٥ % مما يشير الى التقلب الضعيف في قيمة الدليل .

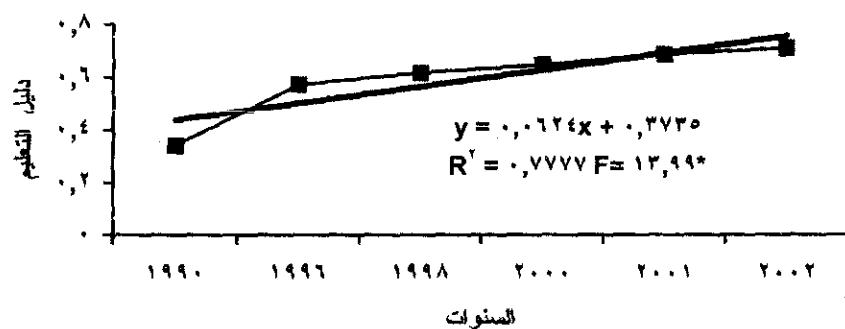
الزمن ، حيث اخذ اتجاهها عاما متزايدا بمقدار زياده بلغ نحو ٠٠٥ ، وبمعدل زياده سنوي بلغ ٨,٤٧ % من المتوسط السنوى لدليل التعليم والبالغ

، وقد بلغ الانحراف المعياري له $0,11$ ، وبذلك بلغ معامل التشتت النسبي نحو $18,65\%$ مما يشير إلى التقلب الضعيف قيمة الدليل .

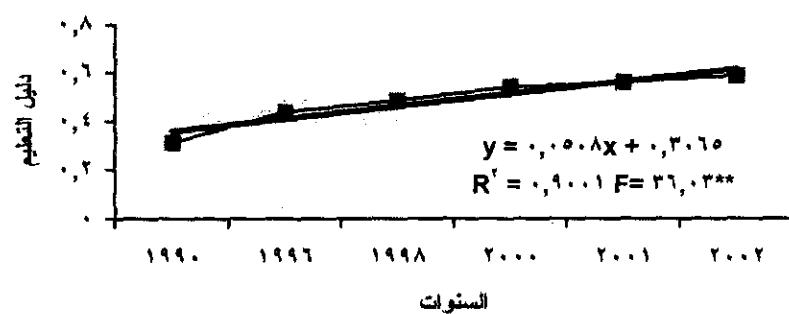
بدراسة تطور قيم دليل التعليم في الوجه القبلي اوضحت النتائج ان انساب المعادلات الاتجاهية تمثيلاً لتطورها هي معادلة الدرجة الاولى بالشكل البياني رقم (١٩) والتي تشير الى تحسن حالة الدليل بمرور الزمن ، حيث اخذ اتجاهها عاماً متزايداً بمقدار زياده بلغ نحو $0,05$ ، وبمعدل زياده سنوي بلغ $9,26\%$ من المتوسط السنوي لدليل التعليم والبالغ $0,54$ ، وقد بلغ الانحراف المعياري له $0,124$ ، وبذلك بلغ معامل التشتت النسبي نحو $22,22\%$ مما يشير إلى التقلب الضعيف في قيمة الدليل .

بدراسة تطور قيم دليل التعليم في محافظات الحدود اوضحت النتائج ان انساب المعادلات الاتجاهية تمثيلاً لتطورها هي معادلة الدرجة الاولى بالشكل البياني رقم (٢٠) والتي تشير الى تحسن حالة الدليل بمرور الزمن ، حيث اخذ اتجاهها عاماً متزايداً بمقدار زиاده بلغ نحو $0,06$ ، وبمعدل زياده سنوي بلغ $9,38\%$ من المتوسط السنوي لدليل التعليم والبالغ $0,64$ ، وقد بلغ الانحراف المعياري له $0,124$ ، وبذلك بلغ معامل التشتت النسبي نحو $18,75\%$ مما يشير إلى التقلب الضعيف في قيمة الدليل .

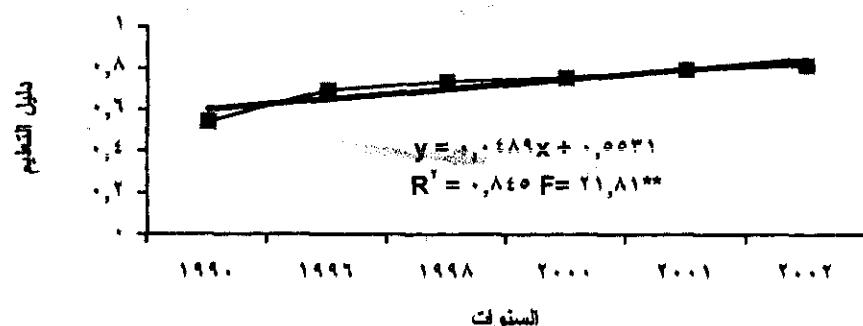
شكل رقم (١٥) تطور دليل التعليم (الجمهورية)



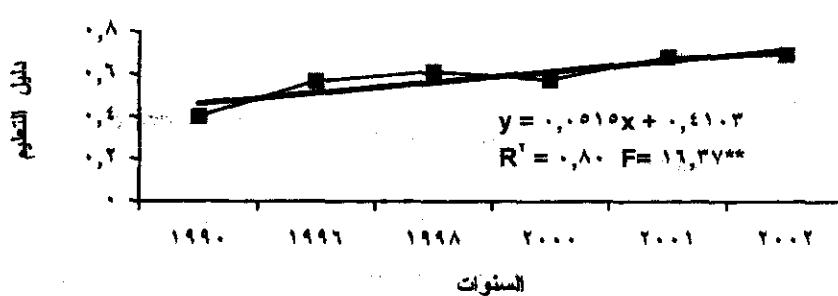
شكل رقم (١٦) تطور دليل التعليم (المنيا)



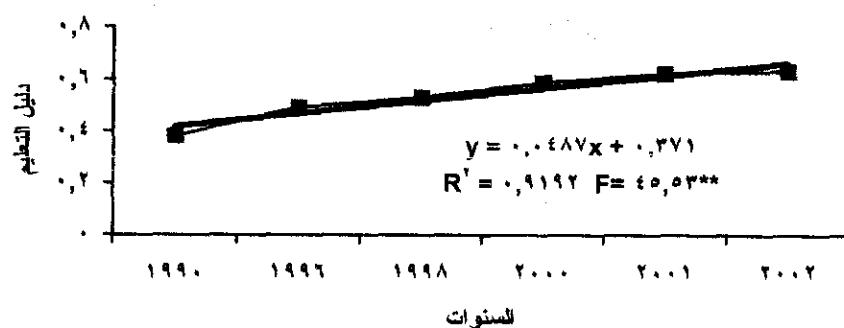
شكل رقم (١٧) تطور نيل التعليم (المحافظات الحضرية)



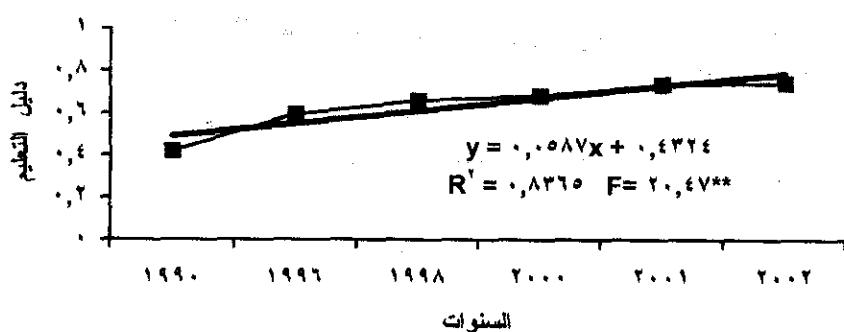
شكل رقم (١٨) تطور نيل التعليم (الوجه البحري)



شكل رقم (١٩) تطور دليل التعليم (الوجه القبلي)



شكل رقم (٢٠) تطور دليل التعليم (محافظات الحدود)



٣ - دليل الدخل

بدراسة تطور قيم دليل الدخل في جمهورية مصر العربية اوضحت نتائج التحليل الاحصائي ان انسب المعدلات الاتجاهية تمثيلاً لتطورها واكثرها معنوية هي معادلة الدرجة الثالثة بالشكل البياني رقم (٢١) والتي تشير الى تحسن حالة الدليل بمرور الزمن ، حيث اخذ اتجاهها عاماً متزايداً بمقدار زياده بلغ نحو ٤٠٠٠، وبمعدل زيادة سنوي بلغ ٦,٢٤% من المتوسط السنوي لدليل الدخل والبالغ ٥٨٠٠، ولقد بلغ الانحراف المعياري له ٩٠٠، وبذلك بلغ معامل التشتت النسبي نحو ١٥,٥٢% مما يشير الى التقلب الضعيف في قيمة الدليل .

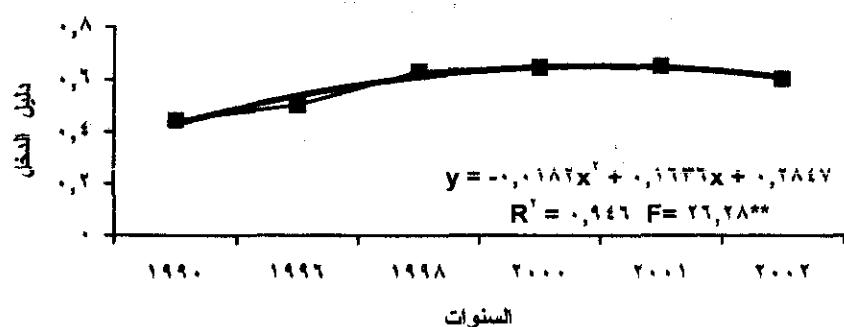
وبدراسة تطور قيم دليل الدخل في محافظة المنيا اوضحت النتائج ان انسب المعدلات الاتجاهية تمثيلاً لتطورها هي معادلة الدرجة الثانية بالشكل البياني رقم (٢٢) والتي تشير الى تحسن حالة الدليل بمرور الزمن حيث اخذ اتجاهها عاماً متزايداً بمقدار زياده بلغ نحو ٦٠٠٠، وبمعدل زيادة سنوي بلغ ١٣,١٤% من المتوسط السنوي لدليل الدخل والبالغ ٤٩٠٠، ولقد بلغ الانحراف المعياري له ١٥٠، وبذلك بلغ معامل التشتت النسبي نحو ٣٠,٦١% مما يشير الى التقلب الضعيف في قيمة الدليل .

وبدراسة تطور قيم دليل الدخل في المحافظات الحضرية اوضحت النتائج ان انسب المعدلات الاتجاهية تمثيلاً لتطوره هو معادلة الدرجة الاولى بالشكل البياني رقم (٢٣) والتي تشير الى تحسن حالة الدليل بمرور الزمن ، حيث اخذ اتجاهها عاماً متزايداً بمقدار زياده بلغ نحو ٣٠٠٠، وبمعدل زيادة سنوي بلغ ٤,٢٩% من المتوسط السنوي لدليل الدخل والبالغ

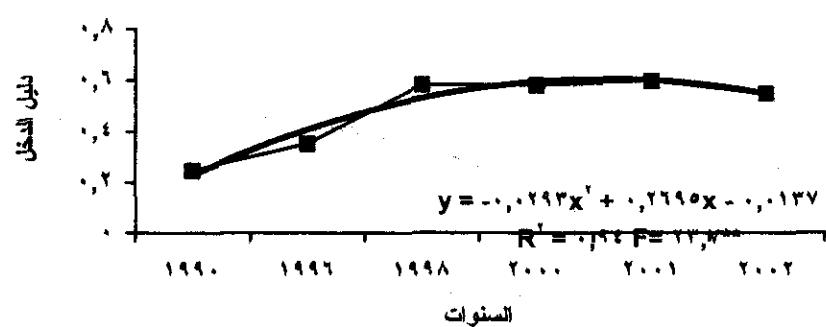
٠,٧ ، ولقد بلغ الانحراف المعياري له ٠,٠٩ وبذلك بلغ معامل التشتت النسبي نحو ١٢,٨٦ % مما يشير الى التقلب الضعيف في ذلك المتغير .

بدراسة تطور قيم دليل الدخل في محافظات الوجه البحري اوضحت النتائج ان انساب المعادلات الاتجاهية تمثيلاً لتطورها هي معادلة الدرجة الثانية بالشكل البياني رقم (٤) والتي تشير الى تحسن حالة الدليل بمرور الزمن ، حيث اخذ اتجاهها عاماً متزايداً بمقدار زيادة بلغ نحو ٠,٠٤٤ ، وبمعدل زيادة سنوي بلغ ٧,٨ % من المتوسط السنوي لدليل الدخل والبالغ ٦,٥ ، ولقد بلغ الانحراف المعياري له ١,١ ، وبذلك بلغ معامل التشتت النسبي نحو ١٧,٨٦ % مما يشير الى التقلب الضعيف في ذلك المتغير .

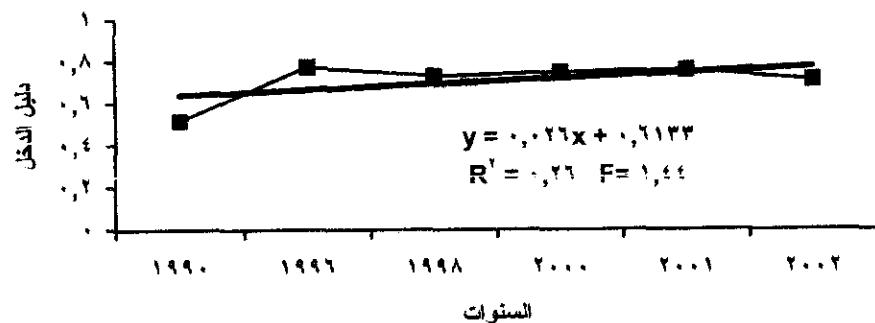
شكل رقم (٢١) تطور دليل الدخل (الجمهورية)



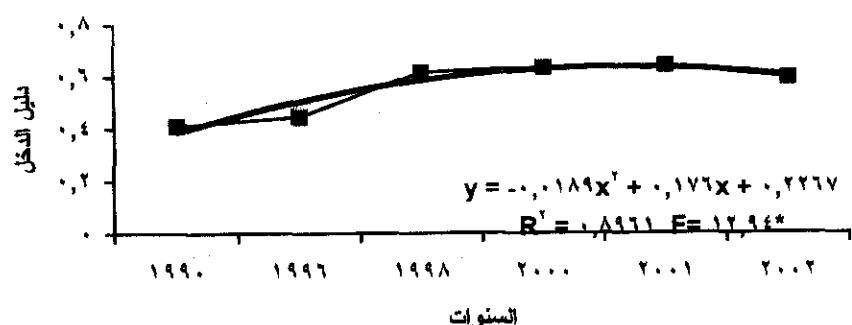
شكل رقم (٢٢) تطور دليل الدخل (المنيا)



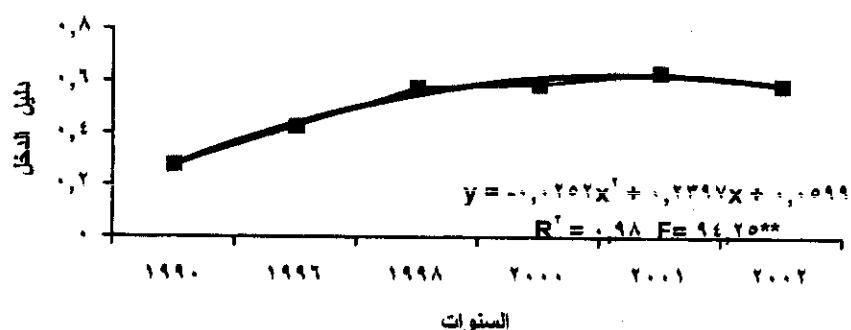
شكل رقم (٢٣) تطور دليل الدخل (المحافظات الحضرية)



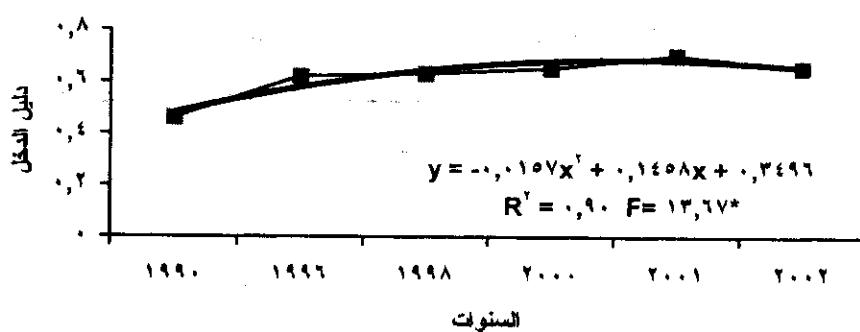
شكل رقم (٢٤) تطور دليل الدخل (الوجه البحري)



شكل رقم (٢٥) تطور دليل الدخل (محافظات الوجه القبلي)



شكل رقم (٢٦) تطور دليل الدخل (محافظات الحدود)



وبدراسة تطور قيم دليل الدخل في الوجه القبلي اوضحت النتائج ان انساب المعدلات الاتجاهية تمثيلاً لتطورها هي معادلة الدرجة الثانية بالشكل البياني رقم (٢٥) والتي تشير الى تحسن حالة الدليل بمرور الزمن ، حيث اخذ اتجاهها عاماً متزايداً بمقدار زيادة بلغ نحو ٦،٦٪، وبمعدل زيادة سنوي بلغ ١٢,١٪ من المتوسط السنوي لدليل الدخل والبالغ ٠,٥٢ ، ولقد بلغ الانحراف المعياري له ٠,١٤ . وبذلك بلغ معامل التشتت النسبي نحو ٢٦,٩٪ مما يشير الى التقلب الضعيف في قيمة الدليل .

وبدراسة تطور قيم دليل الدخل في محافظات الحدود اوضحت النتائج ان انساب المعدلات الاتجاهية تمثيلاً لتطورها هي معادلة الدرجة الثانية بالشكل البياني رقم (٢٦) والتي تشير الى تحسن حالة الدليل بمرور الزمن ، حيث اخذ اتجاهها عاماً متزايداً بمقدار زيادة بلغ نحو ٠,٠٤ ، وبمعدل زيادة سنوي بلغ ٥,٧٩٪ من المتوسط السنوي لدليل الدخل والبالغ ٠,٦٢ ، ولقد بلغ الانحراف المعياري له ٠,٠٨٤ . وبذلك بلغ معامل التشتت النسبي نحو ١٢,١٪ مما يشير الى التقلب الضعيف في قيمة الدليل .

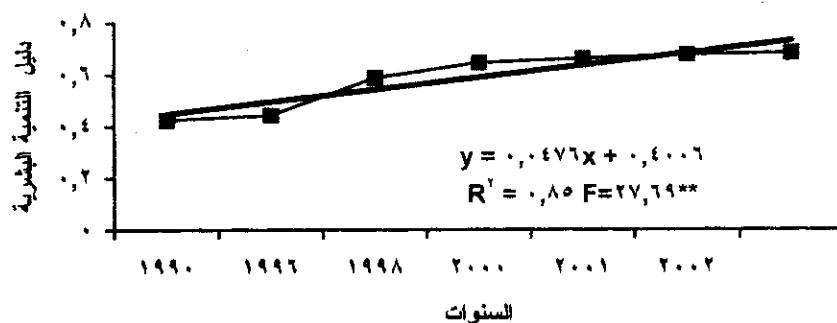
٤- دليل التنمية البشرية

بدراسة تطور قيم دليل التنمية البشرية في جمهورية مصر العربية اوضحت نتائج التحليل الاحصائي ان انساب المعدلات الاتجاهية تمثيلاً لتطورها واكثرها معنوية هي معادلة الدرجة الاولى بالشكل البياني رقم (٢٧) والتي تشير الى تحسن حالة الدليل بمرور الزمن ، حيث اخذ اتجاهها عاماً متزايداً بمقدار زيادة بلغ نحو ٠,٠٥ ، وبمعدل زيادة سنوي بلغ ٨,٠٧٪ من المتوسط السنوي لدليل التنمية البشرية والبالغ ٠,٥٩ ، ولقد بلغ

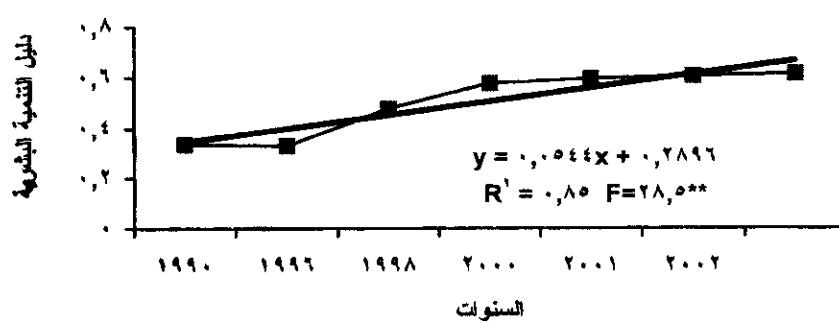
الانحراف المعياري له ١١,٠ وبذلك بلغ معامل التشتت النسبي نحو ١٨,٦٤ % مما يشير الى التقلب الضعيف في قيمة الدليل .

بينما اوضحت النتائج بالنسبة لمحافظة المنيا ان انساب المعادلات الاتجاهية تمثيلاً لتطورها هي معادلة الدرجة الاولى بالشكل البياني رقم (٢٨) والتي تشير الى تحسن حالة الدليل بمرور الزمن والذي اخذ اتجاهها عاماً متزايداً بمقدار زياده بلغ نحو ٠,٥٤٤ ، وبمعدل زياده سنوي بلغ ١٠,٦٧ % من المتوسط السنوي للدليل التنمية البشرية والبالغ ٠,١٣ ، ولقد بلغ الانحراف المعياري له ١٥,٠ وبذلك بلغ معامل التشتت النسبي نحو ٢٥,٥ % مما يشير الى التقلب الضعيف في ذلك المتغير .

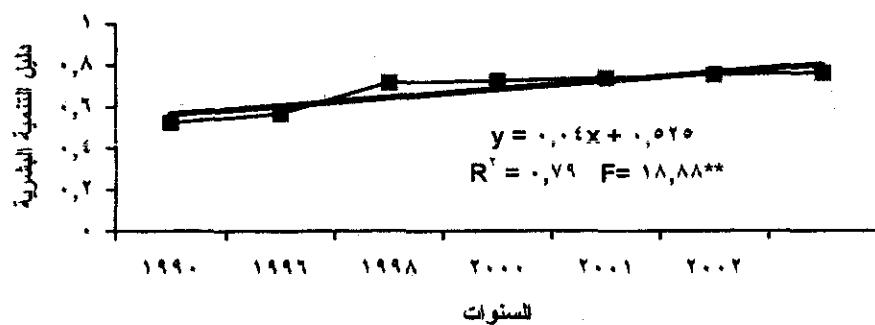
شكل رقم (٢٧) تطور دليل التنمية البشرية (الجمهورية)



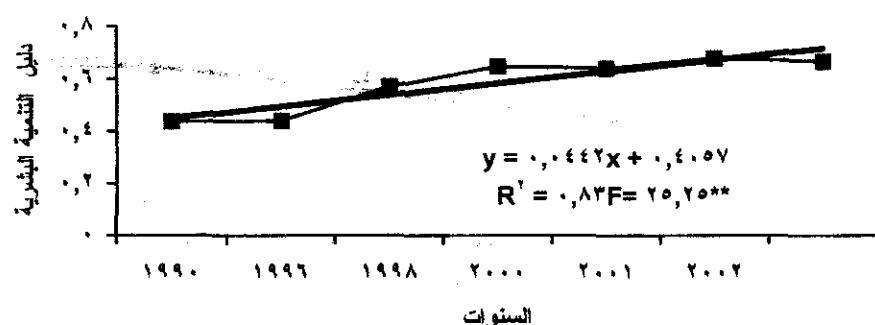
شكل رقم (٢٨) تطور دليل التنمية البشرية (المنها)



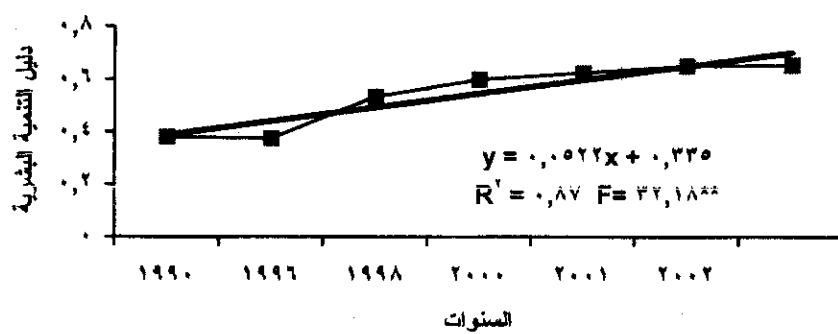
شكل رقم (٢٩) تطور دليل التنمية البشرية (المحافظات الحضرية)



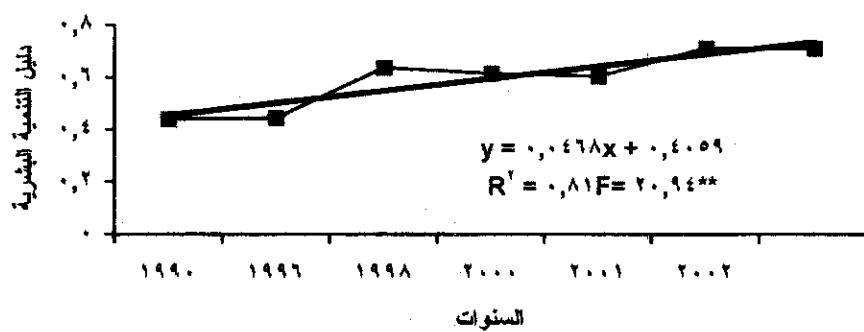
شكل رقم (٣٠) تطور دليل التنمية البشرية (الوجه البحري)



شكل رقم (٢١) تطور دليل التنمية البشرية (الوجه القبلي)



شكل رقم (٢٢) تطور دليل التنمية البشرية (محافظات الحدود)



في حين اوضحت نتائج دراسة تطور قيم دليل التنمية البشرية في المحافظات الحضرية ان انساب المعدلات الاتجاهية تمثيلاً لتطوره هو معادلة الدرجة الاولى بالشكل البياني رقم (٢٩) والتي تشير الى تحسن حالة الدليل بمرور الزمن ، حيث اخذ اتجاهها عاماً متزايداً بمقدار زياده بلغ نحو ٠,٠٤ ، وبمعدل زياده سنوي بلغ ٥,٨ % من المتوسط السنوي لدليل التنمية البشرية والبالغ ٠,٦٩ ، ولقد بلغ الانحراف المعياري له ٠,١ وبذلك بلغ

معامل التشتت النسبي نحو ١٤,٤٩ % مما يشير الى التقلب الضعيف في ذلك المتغير .

وبدراسة تطوير قيم دليل التنمية البشرية في محافظات الوجه البحري اوضحت النتائج ان انساب المعدلات الاتجاهية تمثيلاً لتطورها هي معادلة الدرجة الاولى بالشكل البياني رقم (٣٠) والتي تشير الى تحسن حالة الدليل بمرور الزمن ، حيث اخذ اتجاهها عاماً متزايداً بمقدار زيادة بلغ نحو ٠٠٤٤ ، وبمعدل زيادة سنوي بلغ ٧,٦٢% من المتوسط السنوي لدليل التنمية البشرية والبالغ ٥٨٪ ، ولقد بلغ الانحراف المعياري له ١٪، وبذلك بلغ معامل التشتت النسبي نحو ١٧,٢٤% مما يشير الى التقلب الضعيف في ذلك المتغير .

وبدراسة تطور قيم دليل التنمية البشرية في الوجه القبلي اوضحت النتائج ان انساب المعدلات الاتجاهية تمثيلاً لتطورها هي معادلة الدرجة الاولى بالشكل البياني رقم (٣١) والتي تشير الى تحسن حالة الدليل بمرور الزمن ، حيث اخذ اتجاهها عاماً متزايداً بمقدار زيادة بلغ نحو ٠٠٥٢ ، وبمعدل زيادة سنوي بلغ ٩,٦٧% من المتوسط السنوي لدليل التنمية البشرية والبالغ ٥٢٪ ، ولقد بلغ الانحراف المعياري له ١٢٪، وبذلك بلغ معامل التشتت النسبي نحو ٢٢,٢٢% مما يشير الى التقلب الضعيف في ذلك المتغير

وبدراسة تطور قيم دليل التنمية البشرية في محافظات الحدود اوضحت النتائج ان انساب المعدلات الاتجاهية تمثيلاً لتطورها هي معادلة الدرجة الاولى بالشكل البياني رقم (٣٢) والتي تشير الى تحسن حالة الدليل بمرور الزمن ، حيث اخذ اتجاهها عاماً متزايداً بمقدار زيادة بلغ نحو

٤٦٨ ، وبمعدل زياده سنوي بلغ ٧,٩٣ % من المتوسط السنوي لدليل التنمية البشرية والبالغ ٠,٥٩ ، ولقد بلغ الانحراف المعياري له ٠,١١ وبذلك بلغ معامل التشتت النسبي نحو ١٨,٦٤ % مما يشير الى التقلب الضعيف في ذلك المتغير .

ومما سبق اوضحت دراسة تطور قيم دليل التنمية البشرية وادلته الفرعية ، بالجمهورية ومحافظة المنيا والمحافظات الحضرية ومحافظات الوجه البحري والقلي ومحافظات الحدود الاتجاه نحو التحسن بمرور الزمن ، وان تباين مقدار هذا التحسن من اقلهم الى اخر .

سابعا : التفاوتات في التنمية البشرية

كشفت دراسة الوضع الراهن لدليل التنمية البشرية وكذلك ادلتها الفرعية الثلاثة بجمهورية مصر واقاليمها الاربعة (المحافظات حضرية ومحافظات الوجه البحري ومحافظات الوجه القبلي ومحافظات الحدود) ومحافظة المنيا عن وجود تفاوتات بين الاقاليم المختلفة ، كذلك بين محافظة المنيا وتلك الاقاليم ، وللتتأكد من حقيقة تلك التفاوتات (هل تفاوتات ظاهرية ام حقيقة) وكذلك تحديد موضعها (تحديد الاقاليم التي يوجد بينها اختلافات حقيقة) تم استخدام كل من اختبار تحليل التباين (F) للكشف عن وجود اختلاف بينها من عدمه ، كذلك تم الاعتماد على اختبار دنكن (L.S.R) لتوضيح موضع تلك الاختلافات .

وقد اوضحت نتائج التحليل الاحصائي المتحصل عليها من اختبار تحليل التباين بالنسبة لدليل توقع الحياة ان الفروق الموجوده بين متوسطات الدليل بالاقاليم الاربعة السابق الاشارة اليها فروقا ظاهرية او

غير حقيقة حيث لم تثبت معنوية الفروق بين قيم متوسطات تلك الدليل الخاصة بـ تلك الأقاليم عند أي من مستويات المعنوية المتعارف عليها .

كذلك لم تثبت معنوية الفروق بين قيم دليل توقع الحياة بمحافظة المنيا ومتوسط قيم الدليل بالاقاليم الاربعة كما يتضح من الجدول رقم (٧) ..

جدول رقم (٧)

اختبار معنوية الفروق بين قيم دليل توقع الحياة في الأقاليم المختلفة

الإقليم	المحافظات الحضرية	المحافظات البحريه	المحافظات القبلية	محافظات الحدود	F او f
المحافظات الحضرية	-	-	-	-	٠,٠٩
المحافظات البحريه	غير معنوي	-	-	-	
محافظات الوجه القبلي	غير معنوي	غير معنوي	-	-	
محافظات الحدود	غير معنوي	غير معنوي	غير معنوي	-	

المصدر : نتائج التحليل الاحصائي لبيانات الجدول رقم (٣)

وبدراسة معنوية الفروق بين متوسطات قيم دليل التعليم بالاقاليم الاربعة كشفت النتائج المتحصل عليها من اختبار تحليل التباين (F) عن وجود فرقاً معنوياً بين قيم ذلك الدليل بين الأقاليم الاربعة ولتحديد موضع الاختلاف اوضحت النتائج المتحصل عليها من اختبار دنكن انه هذا الاختلاف يوجد بالتحديد بين كل من المحافظات الحضرية ومحافظات الوجه القبلي ، في حين لم تثبت معنوية تلك الفروق بين الأقاليم الأخرى .

كما كشفت النتائج عن وجود اختلافات معنوية عند مستوى معنوية (٤,٥٩ **) قيم دليل التعليم بمحافظة المنيا وقيمتها بالمحافظات الحضرية في حين لم تثبت معنويته بين محافظة المنيا والإقليم الأخرى . كما يتضح من الجدول رقم (٨) .

جدول رقم (٨)

اختبار معنوية الفروق بين قيم دليل التعليم في الأقاليم المختلفة

الإقليم	محافظات الحضرية	محافظات الوجه القبلي	محافظات البحرية	محافظات الحدود	ف
المحافظات الحضرية	--				*٣,٢٣
محافظات البحري	غير معنوي	-			
محافظات الوجه القبلي	معنوي	غير معنوي	-		
محافظات الحدود	غير معنوي	غير معنوي	غير معنوي	-	

المصدر : نتائج التحليل الاحصائي لبيانات الجدول رقم (٤)

وبدراسة معنوية الفروق بين متوسطات قيم دليل الدخل بالإقليم الاربعه كشفت النتائج المتحصل عليها من اختبار (ف) عن وجود فرقا معنوية بين قيم ذلك الدليل تلك الإقاليم ، ولتحديد موضع الاختلاف اوضحت النتائج المتحصل عليها من اختبار دنكن انه ينحصر بين المحافظات الحضرية وبين كل من محافظات الوجه البحري ومحافظات الوجه القبلي ، في حين لم تثبت معنوية تلك الفروق بين الإقاليم الأخرى .

كما كشفت النتائج عن وجود اختلافات معنوية عند مستوى معنوية (٣,٤١٥ *) قيمة ف المحسوبة بين قيم دليل التعليم بمحافظة المنيا وقيمته بالمحافظات الحضرية في حين لم تثبت معنويته بين محافظة المنيا والاقاليم الاخرى . كما يتضح من الجدول رقم (٩)

جدول رقم (٩)

اختبار معنوية الفروق بين قيم دليل الدخل في الاقاليم المختلفة

الاقاليم	المحافظات الحضرية	المحافظات معنوي	محافظات غير معنوي	الوجه القبلي	محافظات الحدود	ف
*٣,٥٧٧	-	-	-	-	-	محافظات الحضرية
	-	-	-	-	-	المحافظات البحرية
	-	-	غير معنوي	-	-	محافظات الوجه القبلي
	-	غير معنوي	غير معنوي	-	-	محافظات الحدود

المصدر : نتائج التحليل الاحصائي لبيانات الجدول رقم (٥)

وبدراسة معنوية الفروق بين متوسطات قيم دليل التنمية البشرية بالاقاليم الاربعة كشفت النتائج المتحصل عليها من اختبار (ف) عن وجود فرقا معنويا بين قيم ذلك الدليل بالاقاليم الاربعة ، كما اوضحت النتائج المتحصل عليها من اختبار دنكن ان الاختلاف ينحصر بين المحافظات الحضرية وبين محافظات الوجه القبلي ، في حين لم تثبت معنوية تلك الفروق بين الاقاليم الاخرى .

كما كشفت النتائج عن وجود اختلافات معنوية عند مستوى معنوية ٥٠٠٥ (قيمة ف المحسوبة *٢,٤٤) بين قيم دليل التنمية البشرية بمحافظة المنيا وقيمته بالمحافظات الحضرية في حين لم تثبت معنويته بين محافظة المنيا والإقليم الآخرى . كما يتضح من الجدول رقم (١٠) .

جدول رقم (١٠) اختبار معنوية الفروق بين قيم دليل التنمية البشرية في

الإقليم المختلفة

الإقليم	محافظات الحضرية	محافظات البحريه	محافظات القبلي	محافظات الوجه	محافظات الحدود	ف
٢,١١	-					المحافظات الحضرية
		-				المحافظات البحريه
			-	غير معنوي		محافظات الوجه القبلي
				غير معنوي	-	محافظات الحدود

المصدر : نتائج التحليل الاحصائي لبيانات الجدول رقم (٦)

ومما سبق يتضح انه ليس هناك فروقا حقيقية (معنوية) بين كل من المحافظات الحضرية ومحافظات الوجه البحري والوجه القبلي ومحافظات الحدود بالنسبة للدليل الفرعى الخاص بتوقع الحياة ، بينما اوضحت النتائج

وجود فروقاً معنوية بين تلك المحافظات بالنسبة للدليل الفرعى الخاص بالتعليم والدخل كذلك دليل التنمية البشرية .

كما أوضحت النتائج أن موضع هذه الاختلافات كان بين المحافظات الحضرية ومحافظات الوجه القبلي ، باستثناء دليل الدخل الذي انحصرت الاختلافات بالنسبة له بين المحافظات الحضرية ومحافظات الوجه البحري ومحافظات الوجه القبلي .

ثامناً : نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة الراهنة إلى مجموعة من النتائج يمكن إيجازها فيما

يلى :

- ١ - أنه بدراسة وضع التنمية البشرية في مصر بين دول العالم أوضحت النتائج تخلف وتراجع مصر في ترتيبها بين ول العالم من (١١٥) إلى (١٢٠) وذلك بين ١٧٥ دولة شملهم التقرير، كما اتضح من الدراسة أن هناك تفاوتاً كبيراً بين موقع الدول العربية في دليل التنمية البشرية فالفارق بين أول دولة عربية وهي البحرين وتقع في المرتبة (٣٧) وأخر دولة عربية وهي ارتيريا وتقع في المرتبة (١٥٥) بفارق ١١٨ مرتبة وهو فرق هائل ضمن مجموعة الدول العربية، كما اتضح من الدراسة أن هناك عدداً من الدول العربية سجلت تراجعاً في مواقعها فمن أصل ١٩ دولة عربية شهدت ١٢ دولة منهم هبوطاً في مركزها عام ٢٠٠٣ ومن بين هذه الدول مصر بينما سجلت ٧ دول تحسناً في دليل التنمية البشرية.

-٢- تشير نتائج دراسة الوضع الراهن لدليل التنمية البشرية والأدلة الفرعية المكونة له في جمهورية مصر العربية إلى حالة تنمية متوسطة على مستوى الجمهورية ومحافظة المنيا وأن كان الوضع أفضل حالاً على مستوى الجمهورية عنه في محافظة المنيا حيث بلغت قيمة هذا الدليل ٠,٥٩ ، ٠,٥١ على الترتيب ، وبمقارنة مصر بالدول العربية الواقعة في نفس المجموعة ذات التنمية المتوسطة نجد أن مصر التي تحتل المرتبة قبل الأخيرة من بين ١٠ دول تقع في نفس المجموعة والتي تبدأ بليبيا حيث تحتل المركز (٦٤) وتنتهي بالمغرب الذي تحتل المركز (١٢٣) على مستوى العالم.

-٣- تشير نتائج دراسة الوضع الراهن لدليل التنمية البشرية والأدلة الفرعية المكونة له في محافظة المنيا إلى حالة تنمية متوسط بالنسبة لدليل توقع الحياة حيث بلغت ٠,٦٤ وأقرب ما يكون إلى التنمية المنخفضة بالنسبة لدليل التنمية البشرية حيث بلغت القيمة ٠,٥١ في حين عكس متوسط قيمة كل من الدليل الفرعى الخاص بالتعليم والدخل حالة تنمية منخفضة حيث بلغت كل منها على الترتيب (٠,٤٩ ، ٠,٤٨) مما يشير إلى تدني مستوى كل من دليل التعليم ولدليل الناتج المحلى الإجمالي بمحافظة المنيا .

-٤- أوضحت نتائج الدراسة ارتفاع المؤشرات الخاصة بدليل توقع الحياة في محافظات الحفرية ومحافظات الوجه البحري والحدود عنها في محافظات الوجه القبلي حيث بلغت في المتوسط - خلال الفترة من (١٩٩٠ - ٢٠٠٢) - نحو ٠,٦٩ ، ٠,٦٧ ، ٠,٦٧ على الترتيب ل تلك المحافظات مقابل ٠,٦٦ لمحافظات الوجه القبلي .

ويرجع ذلك إلى قلة الإنفاق الحكومي على المجال الصحي فبالرغم من الاستثمارات التي وجهت للقطاع الصحي خلال السنوات الماضية إلا أنها لا تتجاوز ٢,٤ % وبلغت نسبة الإنفاق على الصحة ٢,٢ % فقط من جملة الإنفاق الحكومي خلال الخطة الخمسية الأخيرة (١٩٩٧ - ٢٠٠١) واستحوذت المحافظات الحضرية على أكثر من ٢١,٤ % منها بالرغم من أنها تشمل ١٨,٢ % فقط من جملة السكان في حين لا تزيد النسبة الموجهة إلى محافظات الوجه القبلي على ١٦,٦ % منها رغم أن هذه المحافظات تضم حوالي ٣٧% من جملة السكان مما يعكس خللاً واضحاً في توزيع الإنفاق الحكومي على المجال الصحي بالإضافة إلى تجاهل العديد من الأبعاد الاجتماعية عند توزيع هذا الإنفاق.

- وباستعراض الملامح الأساسية العامة يتضح أن هناك انخفاضاً في معدل وفيات الأطفال الرضيع حيث انخفض من ١٠٨ حالة وفاة إلى ٣٠ حالة وفاة لكل ألف مولود من خلال الفترة (١٩٦١ - ٢٠٠١) كما أن هناك تحسيناً في معدل وفيات الأطفال دون الخامسة حيث بلغ ٣٩,١ حالة وفاة لكل ألف مولود في عام ٢٠٠١ ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة الأطفال المحسنون حيث بلغت نسبتهم ٩٧,٧ %، كما أن هناك تحسيناً في نسبة الأسر التي تحصل على خدمات صحية ومياه مأمونة وصرف صحي على مستوى الجمهورية في حين نجد أن نسبة حالات الولادة تحت إشراف صحي لم تتجاوز ٥٦,٥ % ويرجع ذلك إلى التمسك ببعض التقاليد وإلى انتشار الأمية والجهل ونقص الوعي الصحي وخاصة بين النساء في الريف، كما يرجع إلى تباعد الوحدات الصحية المتخصصة .

٦- تعكس المؤشرات المستخدمة لحساب الدليل المعيّر عن توقع الحياة بعض الدلالات غير المتوقعة على مستوى المحافظات وخاصة محافظات الوجه القبلي حيث تبلغ نسبة الحوامل الالتي يحصلن على رعاية قبل الولادة ٦٣,١ % مقارنة بالمحافظات الحضرية (٥٤,٥ %) ، كما بلغ معدل وفيات الامهات في محافظة الوجه القبلي ٦١,٨ % مقابل ٨٨,٩ % لكل مائة ألف مولود في المحافظات الحضرية ، أما بالنسبة لمعدل وفيات الرضيع بلغ (٣٥,٧ % الوجه القبلي) مقابل (٣٦,٦ % للمحافظات الحضرية) لكل ألف مولود هي ، مما يشير إلى أن الخدمات الصحية في الوجه القبلي أوفر منها في المحافظات الحضرية وأن الوعي الصحي بها أكثر ارتقاءً وهذه النتيجة تثير تساؤلات جادة حول مدى دقة وشمولي البيانات الخاصة بالمحافظات وخاصة محافظات الوجه القبلي .

٧- أوضحت نتائج الدراسة توسيع قيمة دليل التعليم على مستوى الأقاليم الأربعية والتي يعكس حالة تنمية متوسطة في هذا المجال الهام، كما أوضحت النتائج أنه يمكن ترتيب تلك الأقاليم ترتيباً تنازلياً وفقاً لقيمة الدليل على النحو التالي المحافظات الحضرية يليها محافظات الحدود ثم محافظات الوجه البحري وأخيراً محافظات الوجه القبلي وهذا يرجع إلى قلة الإنفاق الحكومي على التعليم وخاصة محافظات الوجه القبلي .

٨- باستعراض الملخص الخاص بدليل التعليم يتضح أن إجمالي معدل القراءة والكتابة (+١٥) يقدر بحوالى ٤٥,٤ % عام ٢٠٠١ وينخفض هذا المعدل ليصل إلى ٥٤,٢ % خلالات ، كما نجد أن نسبة القيد بالتعليم الأساسي والثانوي للإناث زادت من ٤٢ % عام (١٩٦٠) إلى ٨٦ %

عام (٢٠٠١) وانه بالرغم من ارتفاع معدل قيد الإناث بالتعليم الاساسي الا ان تلك المعدلات تقل في حالة التعليم الثانوي والجامعي وخير مثال على ذلك محافظة المنيا حيث يصل معدل قيد الإناث بالتعليم الاساسي الى ٦٣,٢ % وينخفض بالنسبة للتعليم الثانوي الى ٤٤,٥ % وقد يرجع ذلك إلى التمسك ببعض العادات والتقاليد التي تحول دون وصول الإناث إلى المراحل التعليمية الأعلى مثل الزواج المبكر للإناث والبعد عن المراكز التعليمية وتردي الاحوال الاقتصادية وانخفاض الدخول بمحافظة المنيا، كما يتضح من الدراسة ارتفاع معدل الدخول بالصف الأول الابتدائي من ٩١,٤ % إلى ٦٨,٦ % في الفترة من (١٩٦٠ - ٢٠٠١) أما بالنسبة للمؤشرات الدالة على جودة التعليم فنجد ان هناك خللاً واضحاً تعكسه تلك المؤشرات حيث نجدها أكثر انخفاضاً في محافظات الوجه القبلي .

٩- تشير نتائج الدراسة إلى ارتفاع الدخل في المحافظات الحضرية ومحافظات الحدود عنها في محافظات الوجهين البحري والقبلي ، إذ بلغ متوسط دليل الدخل في المحافظات الحضرية ومحافظات الحدود نحو ٠,٧ ، ٠,٦٢ ، ٠,٥٢ ، ٠,٥٦ على الترتيب ، بينما انخفض هذا المتوسط في محافظات الوجهين البحري والقبلي حيث بلغ على التوالي ٠,٥٢ ، ٠,٥٦ ، ٠,٦٢ لتلك المحافظات وبصفة عامة ازداد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من ٤٨٢٢,٤ جنيه مصرى إلى ٥٥٣٧,٦ جنيه مصرى خلال الفترة من (١٩٩٨ - ٢٠٠١) وبالرغم من ذلك إلا أن محافظات الوجه القبلي لا زالت تعاني من الفقر حيث يبلغ متوسط نصيب الفرد بها حوالي

٥٠١٢,٣ جنيه مصرى وتأتى محافظة المنيا فى المراكز الاخيرة من حيث متوسط نصيب الفرد حيث يبلغ ٣٩١٦,٠ جنيه مصرى.

١٠- أوضحت النتائج أن حالة التنمية البشرية تشير إلى التخلف الواضح بمحافظات الوجه القبلى عن كل من محافظات الوجه البحرى ومحافظات الحدود، ومن ناحية أخرى سجلت المحافظات الحضرية حالة تنميةبشرية أفضل مقارنة بنظيرتها بالمحافظات الأخرى الريفية (محافظات الوجه البحرى والقبلى والحدود).

١١- أما عن طبيعة وإتجاهات التنمية البشرية فقد أوضحت نتائج الدراسة تطور قيم دليل التنمية البشرية وأداته الفرعية بالجمهورية ومحافظة المنيا والمحافظات الحضرية ومحافظات الوجه البحرى والقبلى ومحافظات الحدود والاتجاه نحو التحسن بمرور الزمن وإن تباين مقدار هذا التحسن من أقليم إلى آخر.

١٢- أوضحت نتائج دراسة التفاوتات الإقليمية أنه ليس هناك فروقاً حقيقية (معنوية) بين كل من المحافظات الحضرية ومحافظات الوجه البحرى والوجه القبلى ومحافظات الحدود بالنسبة للدليل الفرعى الخاص بتوفيق الحياة، بينما أوضحت النتائج وجود فروقاً معنوية بين تلك المحافظات بالنسبة للدليل الفرعى الخاص بالتعليم والدخل كذلك دليل التنمية البشرية.

كما أوضحت النتائج أن موضع هذه الاختلافات كان بين المحافظات الحضرية ومحافظات الوجه القبلى ، باستثناء دليل الدخل

الذى انحصرت الاختلافات بالنسبة له بين المحافظات الحضرية
ومحافظات الوجه البحري ومحافظات الوجه القبلى.

تاسعا : التوصيات

١- توصي الدراسة بضرورة الاهتمام بالجانب التعليمي حيث اوضحت النتائج تدنى قيمة دليل التعليم خاصة بمحافظات الوجه القبلى ومن بينها محافظة المنيا .

٢- توصي الدراسة بضرورة العمل على رفع مستوى المعيشة عن طريق زيادة الدخل الحقيقي للأفراد والحد من ارتفاع معدلات التضخم واتاحة فرص العمل والحد من البطالة حيث اوضحت النتائج تدنى قيمة دليل الدخل خاصة بمحافظات الوجه القبلى ومن بينها محافظة المنيا .

٣- التوزيع العادل لثمار التنمية على الشركاء في صنع التنمية اذا اوضحت النتائج التفاوت الواضح بين المحافظات الحضرية من ناحية والمحافظات الريفية من ناحية اخرى من حيث قيمة دليل التنمية البشرية كذلك ادلة الفرعية .

كذلك الاهتمام بمحافظات الوجه القبلى بصفة خاصة حتى لا تكون التنمية مشوهة او منقوصة فتحقيق التنمية المتوازنة لن يتحقق في ظل تخلف احد الاجزاء المهمة في ذلك المجتمع .

المراجع :

- ١- جمهورية مصر العربية معهد التخطيط القومي بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي الدولي ، مصر ، تقرير التنمية البشرية ، اعداد مختلفة .
- ٢- ابراهيم محرم (دكتور) واخرون ، الحياة الحلوة مدخل للتنمية الإنسانية ، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر ٢٠٠٢ .
- ٣- ابراهيم محرر - دكتور - التنمية الريفية " شروق " مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر ١٩٩٧
- ٤- احمد زايد - دكتور - الدولة في العالم الثالث " الرؤية السوسيولوجية " دار الثقافة العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٨٥ .
- 5- World Bank, development Report, during 1980-2003.
- 6- www. Undp.org.Human Development Report 1994- 2004
- 7- world bank report about the development in the world 2001 / 2002 .
- ٨- الأمم المتحدة ، البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية الإنسانية العربية ، ٢٠٠٢ .
- 9-Human development reports : glossarg (on line) . available at url
- 10-<http://hdr.undp.org/hd/glossary.cfm>(accessed 4 march 2003)
- 11-Sustainable human development (on line) . available at url:
- 13- <http://www.unesco.orgliou/sd/definitions.html> (accessed 4march 2003)

- ١٣ - معهد التخطيط القومي بالتعاون مع البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ،
تقرير التنمية البشرية ، اعداد مختلفة .
- ١٤ - نادي ابراهيم ، تطوير مفاهيم التنمية عبر التاريخ ، المكتبة الاكاديمية
. ٢٠٠
- 15- cenzo , D . and Robbins , s.human resource
management : concepts and practices (fourthed)
new york : john wiley sons,inc)1994,p.31
- ١٦ - ابراهيم محرم وآخرون ، الحياة الحلوة ، مدخل التنمية الإنسانية ،
موسعة دار التعاون للطبع والنشر سبتمبر ٢٠٠٣ ص ص - ١٠ .
- ١٧ - معهد التخطيط الفولي بالتعاون مع البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ،
تقرير التنمية البشرية في محافظة الفيوم ، ٢٠٠٣ .
- ١٨ - ابراهيم محرم ، التنمية الريفية " شروق " مؤسسة دار التعاون للطبع
والنشر ١٩٩٧ .
- ١٩ - ابراهيم محرم وآخرون ، الحياة الحلوة ، مرجع سابق ص - ٢٣ - ٣٦ .
- ٢٠ - معهد التخطيط القومي بالتعاون مع برنامج الانمائي للأمم المتحدة ،
اعداد مختلفة .
- 21- world bank , development report , during 1980-
2003 .
- 22- www.und.org.human development report 1994 -
2003 .